مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٦ المجلد ١٦/ العدد ٢

استدراكاتُ الجرجانيِّ (ت نحو ٧٣٠هـ) على ابنِ الحاجبِ في شرحِهِ على الكافيَّةِ الحاجبيَّةِ

م.د. ميثاق عاشور حسين
كلية الإمام الأَعظم الجامعة

البريد الإلكتروني Email : meethaq.aashor@imamaladham.edu.iq

الكلمات المفتاحية: ابن الحاجب، الجرجانيُّ، الكافيَّة، المباحث العربيَّة، المقدِّمة الحاجبيَّة، استدراكات.

كيفية اقتباس البحث

حسين ، ميثاق عاشور ، استدراكاتُ الجرجانيِّ (ت نحو ٧٣٠هـ) على ابنِ الحاجبِ في شرحِهِ على الكافيَّةِ الحاجبيَّةِ ،مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، شباط ٢٠٢٦، المجلد:١٦ ،العدد:٢.

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

Al-Jurjani's (d. c. 730 AH) corrections to Ibn al-Hajib in his commentary on al-Kafiya al-Hajibiya

Dr. Mithaq Ashour Hussain
Imam Al-Azam University College

Keywords : Ibn al-Hajib, al-Jurjani, al-Kafiya, al-Mabahith al-Arabiyya, al-Muqaddimah al-Hajibiyya, al-Istidrakat.

How To Cite This Article
Hussain, Mithaq Ashour, Al-Jurjani's (d. c. 730 AH) corrections to Ibn al-Hajib in his commentary on al-Kafiya al-Hajibiya, Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, February 2026,Volume:16,Issue 2.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract:

Since the book Al-Mufassal fi Ilm al-Arabiyya by Al-Zamakhshari (d. 538 AH) appeared, scholars have been engaged with it, and have written explanations, marginal notes, and commentaries for it. Then Ibn al-Hajib (d. 646 AH), the famous grammarian, became preoccupied with it and quoted extensively from it in his abridgment "Al-Kafiya fi al-Nahw." This abridgment received acceptance and attention from students and scholars, so they devoted themselves to it, memorizing it, studying it, and taking care of it with memorization, explanations, and marginal notes, and striving to enrich it with evidence, comments, and corrections.

Among those who contributed to explaining and enriching it was Muhammad ibn Ali al-Jurjani (d. around 730 AH) in his book "The Arabic Studies in Explaining the Hajibiya Introduction." He explained its limits, issues, and words, and delved into the meaning of its expressions and indications. He also included in the explanation what specialists in his time were transmitting in terms of opinions, guidance, and grammatical evidence, and what they were based on in terms of proofs and reasoning. His position on Ibn al-Hajib was varied, as he was mostly in agreement with him, but sometimes he would object to him and correct him.

Moreover, he recorded valuable corrections to his abridgment “Al-Kafiya fi al-Nahw.”

This research deals with Al-Jurjani’s corrections to Ibn Al-Hajib, examining them and presenting them in three sections. The first section is dedicated to corrections related to nouns, the second to corrections related to verbs, and the third to those related to letters.

This research seeks to determine the importance of the corrections, their scientific value, the extent of the need for them, and to judge them in terms of originality or transmission, and to identify the scientific and logical considerations that Al-Jurjani relied on in recording the corrections and explaining them.

الملخص:

منذ ظهر كتابُ المفصَّل في علم العربيَّة للزَّمخشريِّ (ت٥٣٨هـ)، اشتغلَ العُلماءُ به، ووَضعوا له الشُّروحَ والحواشي والتَّعليقات، ثُمَّ انشغل ونقل منه كثيرًا ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) النَّحويُّ الشَّهيرُ، في مختصره "الكافيَّة في النَّحو"، وهذا المختصرُ لقيَ القَبولَ والعِنايةَ لدى الطَّلَبةِ والعُلماءِ، فعكَفوا عليه يَحفظونَه ويتدارسونَه، ويتعهَّدونَه بالحفظ والشُّروح والحواشي، ويَسعونَ إلى إغنائه بالشَّواهِدِ والتَّعليقاتِ والاستدراكات.

وممَّن أَسهَمَ في شرحِه وإغنائِه محمدُ بنُ عليٍّ الجرجانيُّ (ت نحو ٧٣٠هـ) في كتابِه "المباحث العربيَّة في شرح المقدِّمة الحاجبيَّة"، فشَرَحَ حُدودَهُ ومسائِلَه وأَلفاظَه، وغاصَ في مدلولِ عباراتِه وإشاراتِه، كما ضمَّنَ الشَّرحَ ما يتناقلُه المختصُّونَ في زمانِه من آراء وتوجيهاتٍ وشواهد نحويَّة، وما تستندُ إليهِ من الأَدلَّةِ والتَّعليلِ، وكان موقفُه من ابن الحاجبِ مُتفاوتًا، فكانَ في الغالبِ موافِقًا له، لكنَّه أَحيانًا كانَ يعترضُ عليه، ويُصوِّبُ له، فضلًا عن أَنَّه سجَّلَ استدراكاتٍ قيِّمةً على مُختصرِه "الكافيَّة في النَّحو".

وهذا البحث يتناولُ استدراكاتِ الجُرجانيِّ على ابن الحاجب، فيَستقصيها، ويَعرضُها في ثلاثةِ مباحث، خُصِّصَ المبحثُ الأَوَّلُ للاستدراكاتِ المتعلِّقةِ بالأَسماء، والثَّاني للاستدراكاتِ المرتبطة بالأَفعال، والثَّالثُ لتلك الَّتِي تتعلَّقُ بالحُروف.

وهذا الدِّراسة تَسعى للوقوف على أَهمِّيَّةِ الاستدراكاتِ، وقيمتِها العلميَّة، ومدى الحاجة إليها، والحُكمِ عليها من حيثُ الأَصالة أَو النَّقل، وتحديد الاعتبارات العلميَّة والمنطقيَّة الَّتِي اعتمدها الجرجانيُّ في تسجيل الاستدراكات والتَّعليلِ لها.

بسم الله الرَّحمن الرَّحيم

المقدِّمة

الحمدُ لله ربِّ العالمين، والصَّلاةُ والسَّلامُ على النَّبيِّ الأَمينِ، محمَّدٍ وعلى آله وصحبِه أَجمعينَ.

وبعدُ، فلم تزلْ مُصنَّفاتُ ابنِ الحاجبِ شغلَ العلماءِ على مرِّ العُصور، سواءٌ المؤلَّفاتُ الفقهيَّة أَم النَّحويَّة، ومن مؤلَّفاتِه الَّتِي ذاعَت شهرتُها كتابُه المختَصر في النَّحو "الكافيَّة"، ومُختصرُه في الصَّرف المُسمَّى بـ"الشَّافيَّة".

وقد عكفَ كثيرٌ من العلماءِ على حِفظِ الكافيَّة والشَّافيَّة، وتصنيف الشُّروح والحواشي والتَّعليقاتِ عليهما.

وفي هذا البحث نتناولُ أَحدَ شروح الكافيَّة، لمحمد بن عليٍّ الجرجانيِّ، المتوفى في حدود سنة(٧٣٠هـ)، المُسمَّى "المباحث العربيَّة في شرح الكافيَّة الحاجبيَّة"، والذي حقَّقَه د.مصطفى محمود أَبو السعود، وطُبع عام ٢٠٢٣م، حيثُ سنقفُ عند استدراكاتِ الجُرجانيِّ على ابن الحاجب، في هذا الشَّرح؛ لتوضيحِ حجمِها، ومدى دقَّتِها، وقيمتِها العلميَّة، وسيكون عنوان البحث: "استدراكاتُ الجرجانيِّ (ت نحو ٧٣٠هـ) على ابن الحاجب في شرحه على الكافيَّة الحاجبيَّة".

وابن الحاجب هو: جمالُ الدِّينِ عثمانُ بنُ أَبي بكرِ بنِ يونسَ، أَبو عمرٍو بنُ الحاجبِ الكُرديُّ، الدَّوينيُّ الأَصلِ، الإسنائيُّ المولِدِ، الإمامُ المُقرِئُ النَّحويُّ الأُصوليُّ الفَقيهُ، وُلِدَ بإسْنا في صعيد مصرَ، ثُمَّ قدمَ إلى القاهرةِ، وشرعَ في تحصيلِ العلم على يدِ أَكابرِ علمائها، كالإمام الشَّاطبيِّ (ت٥٩٠هـ) وغيره، ثُمَّ سافرَ إلى دمشقَ وأَقامَ فيها، وعادَ إلى مصرَ صحبةَ الشَّيخِ العزِّ ابنِ عبدِ السَّلامِ سنة (٦٣٩هـ)، فدرَّسَ في القاهرة والإسكندريَّة، وذاعَ صيتُه، وتزاحمَت عليه الطَّلَبة، وتوفي سنة (٦٤٦هـ).

لمعَ ابنُ الحاجبِ في علومِ عصرِهِ كافَّةً، في الفِقهِ والأُصولِ والقراءات والنَّحو وغيرها، واتَّجَه إلى تأليفِ المختصراتِ، كـ"الكافيَّة" في النَّحو، و"الشَّافيَّة" في التَّصريف، وشرَحَ بعضَ أُمَّاتِ النَّحو، كالمُفصَّل للزَّمخشريِّ (ت٥٣٨هـ)، كما شرحَ المختصراتِ الَّتِي صنَّفَها هو، ولقيتْ مؤلَّفاتُه قبولًا واسعًا لدى العلماء، فعكفوا على حفظِها وشرحِها.

يُعدُّ كتابه "الكافيَّة" في النَّحو، من أَشهر المتون النَّحوية، وللعلماء عليه حواشٍ وتَعليقاتٌ وشروحٌ لا يُحيطُ بها الحصر، ومنها: كتاب "المباحث العربيَّة في شرح الكافيَّة الحاجبيَّة"، لمحمد ابن عليٍّ الجرجانيِّ.

والجُرجانيُّ هو: رُكنُ الدِّينِ محمدُ بنُ عليِّ بنِ محمَّدٍ الجرجانيُّ الأَصلِ، الأَستراباذيُّ المَولِدِ، الحِلِّيُّ مَسكنًا، الأُصوليُّ المتكلِّمُ الفَقيهُ الشِّيعيُّ الإماميُّ.

وُلِد بإستراباذ، وتلقَّى تعليمَه فيها، ثُمَّ قدمَ العراق، وأقام في الحِلّة، ولازمَ عالمَها الحسنَ بنَ يوسفَ الحِلِّيَّ (ت٧٢٦هـ)، وبرعَ في الفقه والأُصول والنَّحو والعربيَّة والمنطق وعلم الكلام، وتركَ ما يَربو على ثلاثينَ مصنَفًا في مختلَف العلوم والفنونِ، منها في النحو كتابه "المباحث العربيَّة في شرح الكافيَّة الحاجبيَّة،" وتوفي في حدود سنة (٧٣٠هـ).

وتجدرُ الإشارةُ إلى وجودِ دراستَينِ تناولتا شرح الجرجانيِّ على الكافيَّة، وهما:

١- كتاب المباحث العربيَّة في شرح الكافيَّة الحاجبيَّة للشَّيخ العلَّامة محمد بن عليٍّ الجرجانيِّ (كان حيا سنة٧٣٠هـ): دراسة تحليلية، لطالبة الماجستير: إسراء حازم محمد الحسين، قسم اللغة العربيَّة- كلية التَّربيَّة/ جامعة ديالى، ١٤٤٧هـ- ٢٠٢٥م.

٢- اعتراضاتُ محمد بن عليٍّ الجرجانيُّ النَّحويَّة في كتابه المباحث العربيَّة في شرح الكافيَّة الحاجبيَّة، لطالب الماجستير: صفاء عبد الأمير نايف، قسم اللُّغة العربيَّة- كلية الآداب/ جامعة بابل، ٢٠٢٥م.

وهاتانِ الدِّراستان بعيدتان عن موضوعِ بحثنا.

والمُرادُ بالاستدراكات: ما تَدارَكَه الجُرجانيُّ من قضايا النَّحو ومسائلِه الَّتِي أَغفلَ ذِكرَها ابنُ الحاجِب في مختصره، ويُفترَضُ بالاستدراكات أَنْ تكونَ متمِّمةً للكتابِ المُستدرَكِ عليه، ولكنَّ ذلك يتوقَّف على مدى أَهمِّيتِها، وقيمتِها العِلميَّة، وكونِها من أُصولِ العِلمِ، وكلُّ ذلك سيَظهر في البحث.

ويُحاولُ البحثُ أَنْ يُجيبَ على التَّساؤلاتِ الآتية:

١-هل تحتاج كافية ابن الحاجب إلى استدراكٍ على مادَّتِها العلميَّة؟

٢-هل استدراكات الجرجانيِّ ذات قيمة علميَّة في تخصُّص النَّحو؟

٣-ما طبيعةُ تلكَ الاستدراكات وما يرتبط بها من تعليلات؟

٤-هل يَغلب على الاستدراكات النَّظرُ العقليُّ المنطقيُّ أَم النَّحويُّ اللُّغويُّ؟

ثُمَّ إنَّ البحثَ لا يَخلو من صعوبات واجهتْه تمثَّلت في:

١-الحاجة إلى الاستقصاء الكامل للاستدراكات في الشَّرح المطوَّل.

٢-تصنيف الاستدراكات ضمن المسائل الَّتِي تنتمي إليها، والوقوف على أَقوال العلماء فيها.

٣-الاستعانة بالمصادر والمراجع المتخصِّصة في علم النَّحو والمصطلحات، لتقويم الاستدراكات من حيث الصِّحة وعدمِها، والوقوف على أَهميتِها وقيمتها العلميَّة.

وقد توزَّع البحثُ على مقدِّمة وخاتمةٍ وثلاثةِ مباحثَ، ذكرتُ في المبحثِ الأَوَّل استدراكاتِ الجُرجانيِّ على ابن الحاجب فيما يخصُّ الأَسماء، وفي المبحث الثَّاني الاستدراكات المتَّصلة بالأَفعال، وخصَّصتُ المبحثَ الثَّالثَ للاستدراكات المرتبطة بالحروف، وبذلك يكون البحثُ قد استوفى كلَّ

الاستدراكاتِ، موزَّعةً على أَقسامِ الكَلِمِ، الَّتِي نصَّ النُّحويُّون على أَنَّها ثلاثة أقسام: اسم وفعل وحرف، كما سيأتي في المبحث الأَوَّل، ودوَّنتُ في الخاتمة أَهمَّ النَّتائج الَّتِي توصَّلَ إِليها البحث.

وقد عرضتُ الاستدراكاتِ، في كلِّ مبحثٍ، تحتَ عناوين الأَبواب النَّحويَّة الَّتِي تنتمي إِليها، وأَتبعتُها بدراسة نحويَّة نقديَّةٍ، تقوم على التَّأصيلِ للآراء، وتوثيقِها من مصادرها، وبيان قيمتها العلميَّة، ومقدار الحاجة إِليها، ومدى دقَّةِ الجرجانيِّ في تسجيل الاستدراكات على ابن الحاجب، والاعتبارات العلميَّة الَّتِي ينطلقُ منها في ذلكَ.

وتأتي أَهمِّيَّة البحث من أَنَّه يستقصي كلَّ الاستدراكاتِ الَّتِي وضعها الجرجانيُّ على ابن الحاجب، ويُحلِّلُ طبيعَتَها، ويتناولُها بالمناقشةِ والنَّقدِ، ويُحدِّدُ ما هو مفيدٌ منها، وما جانبَ الصَّوابَ، والأُسس الفكريَّة والعلميَّة الَّتِي استند إِليها الجرجانيُّ في وضع الاستدراكات.

والمنهج المتَّبع في البحث هو المنهج الوصفيُّ الَّذِي يعتمد على الاستقراء والتَّحليل والاستنتاج، حيثُ يُلجأ إِلى الاستقراء في جمع المادةِ وتَصنيفِها، واستقصاء ما وردَ في الشَّرحِ من استدراكات، ثُمَّ يُعتمَدُ التَّحليلُ في دراسةِ الاستدراكاتِ والوقوف على الاعتبارات الَّتِي احتكمَ إِليها الجرجانيُّ في وضعِها، ثُمَّ يأتي الاستنتاج؛ لبيانِ أَهميَّةِ الاستدراكات، وقيمتها العلميَّة، وبيان ما هو ضروريٌّ منها، وما هو من قبيلِ التَّوسُّع والاستطرادِ.

وأَسألُ الله تعالى أَنْ يجعلَ هذا العملَ خالصًا لوجهِهِ الكريم، وأَنْ يكتبَ له القبولَ والجزاءَ الَّذِي يَليق بمَنِّهِ وكَرَمه، إِنَّه سميعٌ مجيب.

المبحثُ الأَوَّلُ

استدراكاتُ الجرجانيِّ على ابن الحاجب

في الأَسماء

من الثَّابتِ عندَ النَّحويِّين تقسيمُ الكَلِمِ إِلى: اسمٍ وفِعلٍ وحرفٍ، وهو التَّقسيم الَّذِي أُثِرَ عن سيبويه، وعنه نقلَ عامَّةُ النَّحويِّين واللُّغويِّينَ[١]، وعلى وَفق هذا التَّقسيم اخترتُ عرضَ استدراكاتِ الجرجانيِّ على ابن الحاجب، في هذا البحث، فخصَّصتُ هذا المبحث لدراسة الاستدراكات المتعلِّقة بالأَسماء.

١- مسألة وجوب تقديم المبتدأ على الخبر:

الأَصلُ أَنْ يتقدَّم المبتدأ على الخبر، ولكن يجوزُ تقديمُ الخبر على المبتدأ؛ لغرضٍ معنويٍّ[٢].

وهناك حالاتٌ يَجبُ فيها تقديم المبتدأ والاحتفاظ له برتبتِه، قالَ ابن الحاجب: ((وإِذا كان المبتدأُ مُشتَمِلًا على ما له صَدرُ الكلامِ، نحو: مَن أَبوكَ؟ أَو كانا مَعرفتَينِ أَو مُتساوِيَتَينِ، نحو: أَفضَلُ منكَ أَفضَلُ منِّي، أَو كان الخبرُ فِعلًا له، نحو: زيدٌ قامَ، وَجبَ تَقديمُه))[٣].

فابنُ الحاجب هنا يذكرُ الأُمورَ المتَّفَقَ عليها عند النَّحويِّين في وجوبِ تقديمِ المبتدأ على الخبر، وقد

عرضها الجرجانيُّ في شرحه على الكافيَّة، وفصل فيها، لكنَّه استدرك عليه حالات أُخرى يَجبُ فيها تقديم المبتدأ ذكَرَها بقولِهِ: ((واعلَمْ أَنَّه لوجوبِ تقديمِ المبتدأ أَسبابٌ أُخَرُ لم يُنبِّهْ عليها المُصنِّفُ، منها: أَنْ يكونُ مُشبَّهًا بالخَبَرِ نحو: أَبو يوسُفَ أَبو حَنيفةَ، ومنها ما وَقعَ جوابَ الاستِفهامِ نحو "زيدٌ" في جواب: مَنْ قامَ؟ ليُطابِقَ السُّؤالَ، ومنها إذا عُطِفَ المبتدأُ على مُبتدأٍ بعد تَقديمِ خبرِهِ، نحو: زَيدٌ قائمٌ وعَمرٌو، أَي: وعَمرٌو قائمٌ؛ ليُطابقَ المعطوفَ عليه، ومنه: چپ ڀ ڀ ڀ ٺ ٺ ٺ ٺ ڀ ڀ ڀ ڀ ٺ ٺ ٺ ٺ چ[٤]، ومنها المبتدأ الواقع بعد (لولا)، نحو: لولا زيدٌ لكانَ كَذا.

والتَّقديمُ في هذه المواضعِ إنَّما يتحقَّقُ بالنِّيَّةِ لا باللَّفظِ))[٥].

وهذا الاستدراك فيهِ نظرٌ، فاشتراط تقديم المبتدأ على الخبر حينَ يكون المبتدأ مُشبَّهًا بالخبرِ، نحو: أَبو يوسفَ أَبو حنيفةَ، يُخالِفُ ما عَليهِ النَّحويِّين، إذ لم يُوجِبوا تقديمَ المبتدأ إلَّا إذا أَدَّى تأخيرُه إلى الوقوعِ في اللَّبس، ولمَّا أُمِنَ اللَّبسُ في المثالِ السَّابقِ لم يُوجبوا تقديمَ المبتدأ؛ لِأَنَّ السِّياقَ يدلُّ على أَنَّ أَبا يوسفَ هو المبتدأ؛ لِأَنَّه المشبَّه، سواء تقدَّم أَو تأخَّرَ، ومع أَنَّ تقديمَ المبتدأ ليسَ واجبًا لكنْ لا يَخفى ما في تقديمِه من وضوحٍ وسهولة على المُتلقي، فتقديمُه يَبقى من قبيلِ المألوف المعتادِ، وإِنْ لم يكن من الواجب[٦].

واستدراكه الثَّاني في حديثِهِ عن وجوب تقديم المبتدأ، في أَجوبةِ الاستفهام، لمُطابقةِ السُّؤالِ، صحيحٌ من حيثُ المبدأ، لكنَّه مُحتوًى فيما قرَّرَه ابن الحاجب بقوله: ((إذا كان المبتدأُ مُشتمِلًا على ما لَهُ صدرُ الكَلامِ))، فلا حاجةَ إلى هذا الاستدراكِ.

والاستدراك الثَّالث كان الصَّوابُ فيه أَنْ يقولَ: ومنها إذا عُطِفَ المبتدأُ على مُبتدأ بعد استيفاءِ خبرِهِ، نحو: زَيدٌ قائمٌ وعَمرٌو، بدلًا من: بعد تقديم خبرِهِ؛ لِأَنَّ عبارتَه يُفهَمُ منها أَنَّ خبرَ المبتدأ الأَوَّل قد تقدَّمَ عليه.

وهذا الاستدراكُ لا فائدةَ فيه هنا، بل هو مسحوبٌ إلى هذا الموضع، وحقُّه أَنْ يكون ضمن مبحث العطف على المبتدأ، وهناك له تفصيلات كثيرة، لا حاجةَ لعرضِها هنا.

وقوله في أَسباب تقديم المبتدأ الَّتي لم ينصَّ عليها ابن الحاجبِ، ومنها: المبتدأ الواقع بعد (لولا)، نحو: لولا زيدٌ لكانَ كَذا، فيه نظرٌ أَيضًا؛ لِأَنَّ الخبرَ لا يجوزُ إظهارُه بعد (لولا)[٧]، فكيفَ يصحُّ تقديمُه؟ فضلًا عمَّا في رفعِ الاسم بعد (لولا) من خلاف بين الكوفيِّين والبصريِّين[٨]، والأَولى أَنْ يُتركَ الحديثُ عنه لموضِعِه في أَحرف الشَّرط غير الجازمة.

وقولُه: ((والتَّقديمُ في هذه المواضعِ إنَّما يتحقَّقُ بالنِّيَّةِ لا باللَّفظِ))، عبارةٌ مدلولُها غامضٌ، وقد تُفهَمُ خلافَ المراد منها؛ إذ المرادُ منها أَنَّ التَّقديمَ لا يُغيِّرُ العَوامِلَ، فلا يتغيَّرُ المحلُّ الإعرابيُّ للأَلفاظ، بخلاف ما إذا قُلنا: زيدٌ قامَ، ثُمَّ قدَّمنا الفِعل، فيصبحُ (زيد) فاعِلًا لاختلاف العامل المؤثِّرِ فيهِ في

حالِ التَّقديمِ عمَّا كان عليه قبل التَّقديم[٩].

فالاستدراكات هنا على ابن الحاجب لا مُسوِّغَ لها، وهي مدعاةٌ للتَّكرارِ والتَّعقيدِ، والأَولى تركُها.

٢- أَحكام خبر (إنَّ) وأَخواتها:

عرضَ الجرجانيُّ في هذا الموضعِ ما ذَكرَه ابنُ الحاجبِ من أَحكامٍ تتعلَّقُ بخبرِ الأَحرفِ المُشبَّهةِ بالفِعل، مع الشَّرح والتَّوضيح، وملخَّصُه: أَنَّه يَنطبقُ على خبرِ الأَحرفِ المُشبَّهةِ بالفِعل ما يَنطبِقُ على خبرِ المبتدأ مِن أَحكامٍ، ويختلفُ عنه في التَّقديم، إذ لا يجوزُ تقديم خبر (إنَّ) على اسمها، إلَّا إذا كانَ ظرفًا، نحو: إنَّ وراءَكَ زيدًا[١٠].

ثُمَّ استدركَ عليه بقوله: ((ويَرِدُ على المُصنِّفِ أَنَّ الأَسماءَ المتضمِنةَ معانيَ الحروفِ، نحو: (أَينَ ومَتى)، يجوزُ أَنْ تقعَ خبرَ المُبتدأ، ولم يَجُزْ أَنْ تقعَ خبرَ (إنَّ)، ولم يُنبِّهْ عليهِ.

وكذلكَ الأَمرُ والنَّهيُ لا يَقعانِ خبرَ (إنَّ) وأَخواتِها، ويَقعانِ خبرَ المُبتدأ، ولو قال: إلَّا في تَقديمِهِ، وفي جوازِ كونِهِ إنشاءً، تَخلَّصَ منه.

وكذلكَ يجوزُ حذفُ خبر (إنَّ) حيثُ لا يُحذَفُ خبرُ المبتدأ نحو: إنَّ مالًا، أَي: إنَّ لنا مالًا، وإنَّ ولدًا، أَي: إنَّ لنا ولدًا...))[١١].

أَمَّا الاستدراكُ الأَوَّل الَّذِي نصَّ فيه على أَنَّ ابن الحاجب لم يُنبِّهْ على أَنَّ نحو: (متى وأَينَ) لا يقعان خبرًا للأَحرف المشبَّهة بالفعل، ويقعان خبرًا للمبتدأ، فهو صحيحٌ، لكنَّه ليس ذا أَهميَّةٍ؛ لبُعدِه عن سياق الاستعمال اللُّغويِّ، فـ(إنَّ) تُفيدُ توكيدَ المعنى الَّذِي تدخلُ عليه، و(متى وأَين) للاستفهامِ الَّذِي يَحتاجُ جوابًا لتثبيتِ المعنى، ومن غير المعقول تأكيدُ كلامٍ لم يتضمَّنْ معنًى ثابتًا، فضلًا عن ذلك أَنَّ "إنَّ" وأَخواتها حين تدخل الجملة الاسمية تتصدَّرُها وتُصبح كالجزءِ منها، فلا تقبلُ الجملةُ دخولَ نحو: (متى وأَين) ممَّا له الصَّدارةُ أَيضًا[١٢]، فلا حاجة لهذا الاستدراكِ؛ لأَنَّه مُحتوًى في الأَلفاظ ذاتِ الصَّدارة، الَّتِي تشغلُ حيِّزًا مُهمًّا في مصنَّفاتِ النَّحو.

وأَمَّا الاستدراك الثَّاني المتمثِّلُ في أَنَّ ابن الحاجب لم يُنبِّهْ على أَنَّ النَّهيَ والأَمرَ لا يَقعانِ خبرًا للأَحرفِ المشبَّهة بالفعل، ويقعانِ خبرًا للمبتدأ، فالنَّحويُّون أَصلًا مُختلفونَ في جواز وقوعِ الجملة الطَّلبيَّة خبرًا للمبتدأ، ومنهم من أَجاز ذلكَ على تقدير قولٍ محذوف، فقدَّروا نحو: زيدٌ اضْرِبْهُ، بقولهم: زيدٌ مَقولٌ فيه: اضْرِبْهُ، فتكونُ الجملة الإنشائيَّة مَقولَ القولِ الواقعِ خبرًا.

ولا خلافَ بينهم أَنَّ الجملةَ الإنشائيَّةَ لا تقع خبرًا للأَحرف المشبَّهة بالفعل؛ لأَنَّ هذه الأَحرف تُفيد التَّوكيدَ أَو التَّشبيهَ أَو الاستدراكَ، والجملُ الطلبيَّةُ لا تتَّصل بهذه المعاني؛ لأَنَّها لا تدلُّ على الصِّدق والكذب[١٣].

وأَمَّا الاستدراك الثَّالث المتمثِّل في أَنَّ ابن الحاجب لم يُنبِّه على جواز حذف خبر (إنَّ) وامتناع

حذف خبر المبتدأ، في نحو: إنَّ مالًا، أَي: إنَّ لنا مالًا، فهو في النِّهاية استعمالٌ غيرُ مألوف، وتحكمُه قاعدةُ الحذف المشهورة: أَنَّه يجوزُ الحذف مُطلقًا إذا وُجِدَ دليلٌ على المحذوف(١٤).

فالاستدراكات في هذا الموضع يُمكن تصنيفُها على أَنَّها ممّا يتعلَّق بالاستعمالات النَّادرة أَو غير المألوفة، وممَّا هو مسحوبٌ من بابٍ آخر، وإدراجُه ضمن هذا الباب لا يُحقِّقُ كبير فائدة، بل ويسهمُ في تضخيم النَّحو وتعقيده.

٣- النَّائب عن الفاعل:

ذكر الجرجانيُّ رأيَ ابن الحاجب في أَنَّه لا يَنوبُ المفعولُ الثَّاني من باب (عَلِمتُ)، والثَّالثُ من باب (أَعلمتُ) منابَ الفاعلِ، وعَرَضَ تعليلَ ابنِ الحاجب المُتمثِّل في أَنَّ سَبَبَ عَدمِ نيابةِ هذَين المَفعولين عن الفاعل هو أَنَّهما مُسنَدين، فإذا أُنيبا عن الفاعل أَصبَحا مُسندًا إليهما، ولا يَستقيمُ أَنْ يكونَ اللَّفظُ في حالةٍ واحدةٍ مُسنَدًا ومُسندًا إليه(١٥).

ولم يَستدرِكْ على ابن الحاجب هنا فيما قرَّرَه، وإنَّما استدركَ عليه في التَّعليلِ، فرأى أَنَّ قولَه باستحالةِ أَنْ يكونَ اللَّفظُ مسندًا ومُسندًا إليه غير صحيح؛ بدليلِ أَنَّه يُقال: أَعجبَني ضَربُ زَيدٍ عَمرًا، فإنَّ الضَّربَ مُسنَدٌ إليه الإعجابُ، وفي الوقتِ نفسِه مُسندٌ هو إلى زيدٍ، وختَمَ باستدراكِه على النَّحو: ((والأَولى أَنْ نَقولَ: إنَّهما لا يُذكرانِ إلَّا مع المفعولِ الأَوَّلِ، وهُما لكونِهما مُسنَدًا إليهما في الأَصلِ أَشبَهُ بالفاعِلِ من غَيرِهما، فلا يُقامُ غَيرُهُما مُقامَه مع وجودِهما))(١٦).

والحقيقةُ أَنَّه نَقَلَ هذا الاستدراك عن الرَّضيِّ الأَستراباذيِّ (ت٦٨٦هـ) مع المثالِ نفسِه الَّذي أَوردَه الرَّضيُّ(١٧).

ومع أَنَّه كان موفَّقًا في استدراكِه على ابن الحاجب، لكنَّه لم يكنْ موفَّقًا في سياقِ الاستدراك الَّذي صاغَه، وكانَ حقُّ الاستدراك أَنْ يكون على النَّحو: إنَّهما لا يُذكرانِ إلَّا مع المفعولِ الأَوَّلِ، وهُو لكونِه مُسنَدًا إليه في الأَصلِ أَشبَهُ بالفاعِلِ من غَيرِه، فلا يُقامُ غَيرُهُ مُقامَه مع وجودِه.

٤- المفعول المطلق:

في باب المفعول المطلَق عرضَ الجرجانيُّ ما ذكرَه ابنُ الحاجب ممَّا يتعلَّق به من أَحكامٍ، واستدرَكَ عليه فيما يُعرَبُ مَفعولًا مُطلقًا لفعلٍ محذوفٍ وجوبًا، فأَوردَ أَولًا قولَ ابن الحاجب الَّذي نصُّه: ((وقد يُحذَف الفعلُ لقِيامِ قَرينةٍ، جوازًا كقولِكَ لِمَن قَدِمَ: خَيرَ مَقدَمٍ، ووُجوبًا سَماعًا، نحو: سَقيًا، ورَعيًا، وخَيبةً، وجَدَعًا، وحَمدًا، وشُكرًا، وعَجَبًا))(١٨).

قالَ الجرجانيُّ مُستدرِكًا: ((واعلَمْ أَنَّه جاءَ مصادرُ حُذِفَ أَفعالُها وجوبًا، لم يَذكرْها المُصنِّفُ، والجامعُ بينَ الجميعِ أَنَّها لا تُستعمَلُ إلَّا مُضافةً إلى الفاعِلِ أَو المَفعولِ، فلَو جعلَ المُصنِّفُ هذا الجامعَ ضابطًا لَكانَ خيرًا، ليَندرِجَ الجَميعُ فيه، وتلك المَصادرُ هي:

(سُبحانَ اللهِ)، بمعنى التَّسبيحِ، وهو التَّنزيهُ عن صفاتِ النَّقصِ.

(مَعاذَ اللهِ)، أَي: عِياذًا باللهِ، أَي: لجأتُ إليهِ.

و(رَيحانَ اللهِ)، وهو الرِّزقُ والرَّحمةُ، مأخوذٌ من قوله تعالى: وَالْحَبُّ ذُو الْعَصْفِ وَالرَّيْحَانُ [١٩].

و(عَمْرَكَ اللهَ)، قال سيبويهِ: معناهُ عَمَرتُكَ اللهَ تَعميرًا، أَي سألتُهُ تَعميرَكَ، أَي: أَنْ يُعَمِّرَكَ، ثُمَّ وضعوا (عَمْرَكَ) موضعَ (تَعميرًا)، وبقي اسمُ (الله) مَنصوبًا بـ(سألتُ) المُقدَّرِ.

و(قِعْدَكَ اللهَ)، قالَ سيبويه: معناهُ: حَفَّظتُكَ اللهَ، أَي: سألتُهُ أَنْ يكونَ حَفيظَكَ، مأخوذٌ من قوله تعالى:(عن اليمين وعن الشمال) [٢٠]، أَي: حافظ))[٢١].

وما استدركَه الجرجانيُّ على ابن الحاجب هنا صحيحٌ، فسبحانَ اللهِ، ومَعاذَ اللهِ، ورَيحانَ اللهِ، وعَمْرَكَ اللهَ، وقِعْدَكَ اللهَ، كلُّها مَفاعيلُ مُطلَقة سَماعيَّة، لا تُستَعمَلُ معَ أَفعالٍ، وضابطُها، كما قال، إنَّها تكونُ مَضافةً إلى فاعِلِها أَو مَفعولِها في المَعنى.

وتَجدرُ الإشارةُ إلى أَنَّ ابنَ الحاجبِ صَنَّفَ مُختَصرًا في النَّحو، فقُصارى ما يُطلَبُ منه أَنْ يُحيطَ بالأَبوابِ والمسائل، لا أَنْ يَستوفِيَ الأَمثلةَ، وهو قد ذكرَ المفعولَ المُطلَقَ المحذوفَ الفِعلِ جوازًا ووجوبًا مع أَمثلةٍ تكفي لتثبيتِ المسألةِ، ولم يكنْ غرضُه استقصاءَ كلِّ الأَمثلة، ولهذا فالاستِدراكُ هنا مُفيدٌ، لكنَّه لا يُنقِصُ من قيمةِ "الكافيَّة" في النَّحو، ودِقَّةِ مُصنِّفِها.

٥- تأكيد المثنى بكلمة (كلّ):

في هذا الموضع عرضَ الجرجانيُّ رأي ابن الحاجب، المُدوَّن في شرحه على مُفصَّل الزَّمخشريِّ (ت٤٣٨هـ)، ونَصُّه: ((لا يَصِحُّ تأكيدُ المُثنَّى بـ(كلٍّ)؛ لوَجهَينِ، أَحدُهما: أَنَّهُم استَغنَوا بـ(كلا) فيه عن (كلٍّ).

وثانيهما: أَنَّ المُثنَّى نَصٌّ على مَدلولِهِ، بخِلافِ الجَمع، فلم يَحتَجْ إلى تأكيدِهِ بـ(كلٍّ)[٢٢].

ثُمَّ استدرَكَ عليه في هذا الحُكم، بقولِه: ((وفيه نظرٌ. أَمَّا الأَوَّلُ فلأَنَّ (كِلا) تُؤكِّدُ المُثنَّى باعتبارِ مُفرَدَيهِ، لا باعتبارِ أجزاءِ مُفرَديهِ، فلا يَلزَمُ الاستِغناءُ بـ(كلا) عن (كلٍّ) مُطلَقًا، لجوازِ أَنْ يُؤَكَّدَ أَيضًا بـ(كلٍّ) باعتِبارِ الأجزاءِ، فيُقال: اشتَرَيتُ العَبدَينِ كلَّهُما، ليَرتفعَ احتِمالُ اشتِراءِ البَعضِ مِن كلٍّ منهما.

وأَمَّا الثَّاني فلأَنَّ نصوصيَّةَ المُثنَّى على مُفرَدَيهِ لو كانَت مانِعةً مِن تأكيدِهِ بـ(كلٍّ) لكانَت مانعةً أَيضًا من تأكيدِهِ بـ(كلا)، لكنَّها ليسَت فلَيسَت، وأيضًا أَنَّه ليسَ نصًّا باعتبارِ أَجزاءِ مُفرَدَيهِ))[٢٣].

إنَّ الاستِدراك في هذا الموضع صَحيحٌ ومُهِمٌّ، وأَهمِّيتُه تكمن في أَنَّ الجرجانيَّ قد تفرَّدَ بهذا الرَّأي، الَّذي لم أَعثر عليه عند أَحد من علماء النَّحو، فكلُّهم مُجمعونَ على أَنَّ (كلّ) لا يُؤكَّدُ بها المُثنَّى، للاستغناءِ عنها بـ(كلا وكلتا)[٢٤]، على حين أَنَّه ذكرَ وجهًا لا بدَّ فيه من استِعمال (كلّ) مع

المثنى، وذلك عند إرادة تأكيد أَجزاءِ مُفردَيه، ففي هذه الحالة يُقالُ: اشتريتُ العَبدينِ كلَّهُما، فيكون التَّوكيد قد شملَ أَجزاءَ المُفرَدَينِ كلَّها، وأَمَّا (كلا) فتُفيدُ شُمولَ المُفرَدَينِ دونَ أَجزائِهما، وهذا في غايةِ الدِّقَّةِ، والغَوص في المعاني.

٦- النَّكرة والمعرفة:

وقف الجرجانيُّ في هذا المبحث عند تعريف ابن الحاجب للمعرفة، ونصُّهُ: ((المَعرفةُ: ما وُضِعَ لشَيءٍ بِعَينِهِ، وهي: المُضمَراتُ، والأَعلامُ، والمُبهَماتُ، وما عُرِّفَ باللَّامِ أو النِّداءِ، والمُضافُ إلى أَحدِها مَعنًى))[٢٥].

وبعدَ أَنْ عرضَ هذا التَّعريف شرع في الشَّرح، ثُمَّ أَتبَعَ الشَّرحَ بالاستدراكِ، فاستدرَكَ عليه أَربعةَ مفاهيمَ، أعرضُها فيما يأتي على التَّرتيب، مع مناقشة كلٍّ واحدٍ منها على حِدة.

قال: ((ويَرِدُ على المُصنِّفِ إيراداتٌ أَربعةٌ:

أ- أَنَّه كان يَجبُ أَنْ يَزيدَ قَيدًا آخَرَ في حدِّ المعرفةِ، وهو أَنْ يقولَ: (ولا يكونُ مَقولًا على كَثيرينَ)؛ ليَخرُجَ اسمُ الجنسِ، فإنَّه مَوضوعٌ للحَقيقةِ من حيثُ هيَ هيَ، لا لفَردٍ من أَفرادِها، فإنْ أُطلِقَ على فَردٍ منها مُعَيَّنٍ فهو المعرفةُ، يَحتاجُ إلى علامةٍ هي اللَّام أَو حرفُ النِّداءِ، وإنْ أُطلِقَ على فَردٍ غيرِ مُعَيَّنٍ منها فهو النَّكرةُ، يَحتاجُ إلى علامةٍ وهو التَّنوينُ، فنِسبةُ جنسٍ مُعيَّنٍ إلى باقي الأَجناسِ كنِسبةِ فَردٍ مُعيَّنٍ من الجِنسِ إلى باقي الأَفرادِ، فيَدخلُ تحتَ قولِهِ: (ما وُضِعَ لشَيءٍ بعَينِه)، فيحتاجُ إلى إخراجه بالقَيدِ المذكورِ))[٢٦].

وقبلَ مناقشةِ هذا الاستدراكِ لا بدَّ من التَّذكير بأَنَّ عبارة ابن الحاجب في حدِّ المعرفة، وهي قوله: ((ما وُضِعَ لشَيءٍ بعَينِه))، وقفَ عندها بعضُ العلماءِ، مُشيرينَ إلى أَنَّ كون الاسمِ معرفةً لم يَحصل بأَصلِ الوضعِ، وإنَّما مُستفادٌ من كلامِ مَنِ استَعمَلَه، واقترحوا أَن يُقال: ما دلَّ على شيءٍ بعَينِه، وهي عبارة الزَّمخشريِّ في "المفصَّل"[٢٧]، والَّتي تمسَّكَ بها الجرجانيُّ في الاستدراك الآتي، ولم يَعترضِ الرَّضيُّ الإستراباذيُّ على عبارة ابن الحاجب هذه، واكتفى بشرحها قائلًا: ((فالمَعنى: ما وُضِعَ ليُستعمَلَ في واحدٍ بعَينِهِ، سواء كان ذلكَ الواحدُ مَقصودَ الواضِعِ كما في الأعلام، أو لا كما في غيرِها))[٢٨].

وما شَرَحَ به الرَّضِيُّ عبارةَ ابن الحاجب هو المستعمَل في حدِّ المَعرفةِ عندَ مَن جاؤوا بعده[٢٩].

ونعود إلى استدراك الجرجانيِّ؛ لنقول: إنَّ القيدَ الَّذي اقترحَ إضافتَه إلى الحَدِّ؛ ليُصبح المحصول على النَّحو: المعرفةُ: ما وُضِعَ لشَيءٍ بعَينِه، ولا يكونُ مَقولًا على كَثيرينَ، لا حاجة إليه؛ لأَنَّ قول ابن الحاجب (لشيءٍ بعينِه) فيه نصٌّ على أَنَّ مدلولَ الاسم مُحدَّدٌ بذاتٍ معلومةٍ، فلا يَقع على غيرِها، ويَندرجُ تحتَ هذا الحدِّ: الضَّمائرُ والأَعلام والأَسماء الموصولةُ وأَسماءُ الإشارةِ، وأَمَّا أَسماء

الأَجناسِ، نحو: جبل ورجل وبحر، الَّتِي يسعى الجرجانيُّ إلى إدراجها ضمنَ الحدِّ، عن طريق القيد المُقترَح، فهي تأتي معرفةً ونكرة، ويكون تعريفُها بأَل أَو النِّداء أَو إضافتها إلى معرفة، وهي تندرجُ تحتَ قولِه: (وما عُرِّفَ باللَّامِ أَو النِّداءِ، والمُضافُ إلى أَحدِها مَعنًى).

فضلًا عن ذلكَ أَنَّ الجرجانيَّ خلطَ بين مفهومي الجنس واسم الجنس، فاستعمل اسمَ الجنس، ومرادُه الجنس عامَّةً، والفرق بينهما أَنَّ الجِنس يُطلَق على الصُّورة المُتخيَّلة في الذِّهن لجنسٍ ما، وليس لها اتِّصالٌ بالخارج، كالصُّورة المتخيَّلة لجنس الرِّجالِ والذِّئاب مثلًا، على حين أَنَّ اسم الجنس يُطلَق على فردٍ خارجيٍّ يُطابِق الصُّورة المتخيَّلة لجنسه المخزونة في الذِّهن، كرَجُل وذِئب[٣٠].

وبهذا يمكن القول بأَنَّه لا وجهَ هنا للاستدراك، فضلًا عمَّا فيه من خلطٍ بين مفهومي الجنس واسم الجنس.

والاستدراك الثَّاني على ابن الحاجب قالَ فيه الجرجانيُّ: ((ب- ليسَ كلُّ مَعرفةٍ وُضِعَ لشيءٍ بعَينِهِ، فإنَّ المُعرَّفَ باللَّام أَو النِّداءِ، كما عرفتَ، تَعريفُهُ بالأَداةِ لا بالوَضعِ، وكذلكَ إنَّما تتعيَّنُ مدلولاتُها بما يُذكَرُ بَعدَها لا بالوَضعِ، فيخرج عن الحدِّ حينئذٍ، ولو قال بدلَ قولِه: (ما وُضِع): ما دَلَّ، ليَشملَ ما كان التَّعيينُ بالوضعِ أَو بغيرِه، لكانَ سَلِمَ من الاعتراضِ))[٣١].

إنَّ هذا الاستدراك مُتمِّمٌ للاستدراك السَّابق، ومدارُه على عبارةِ ابن الحاجب في حدِّ المعرفة أَنَّها: (ما وُضِعَ لشَيءٍ بعَينِه)، وقد ظهرَ أَنَّ العلماء، ومنهم الجرجانيُّ، تمسَّكوا بعبارةِ الزَّمخشريِّ في حدِّ المعرفة، وهي: ما دلَّ على شيءٍ بعَينِهِ. وما تُفيدُه هذه العبارة هو أَنَّ مسألةَ التَّعريف والتَّنكير لا علاقةَ لها بوَضعِ اللُّغة، بل هي مسألةٌ تنشأُ من الاستعمال ومراد المتكلِّم، وإنْ كانَ للوَضعِ أَثرٌ في تقريرها والتَّوجُّهِ نحوَها. وقد ذكرنا في الاستدراك السَّابق أَنَّ ربط التَّعريف بالدَّلالةِ أَسلمُ من ربطِهِ بالوَضْعِ.

والاستدراك الثَّالث على ابن الحاجب قالَ فيه الجرجانيُّ: ((ج- قولُهُ (ما عُرِّفَ باللَّام أَو النِّداءِ) ليس بجيِّدٍ؛ لِأَنَّ النِّداءَ ليسَ بمُعرِّفٍ، لِأَنَّ المنادى النَّكِرةَ هو: يا رجلًا، مُنادى وليس بمعرفةٍ، بلِ المُعرِّفُ هو وُقوعُ المُنادى مَوقِعَ كافِ الخِطابِ، كغَيرِ المُنادى النَّكِرةِ))[٣٢].

إنَّ هذا الاستدراكَ مأخوذٌ عن الرَّضيِّ، الَّذِي عَدَّ المُنادى فَرعًا عن الضَّمائرِ، فتَعريفُه لوقوعِه موقعَ كافِ الخِطابِ، على تقدير: أناديكَ، أَو أدعوكَ، فكلُّ منادًى هو في التَّقديرِ مفعولٌ به واقعٌ مَوقِعَ كافِ الخِطاب، فهو معرفةٌ لكونِه فرعًا عن الضَّمائرِ، وليسَ لكونِه مُنادًى[٣٣]. والرَّضيُّ أَراد بهذا التَّعليلِ التَّقريبَ إلى الأَذهانِ أَنَّ نحو: يا رجلًا، في حُكم المعرفة، وإنْ كانَت صورتُه صورةَ النَّكرة، ولم يقصدْ تخطئةَ ابنِ الحاجبِ أَو الاستدراكَ عليه؛ لأَنَّ تعريفَ المنادى لا ينفصلُ عن سياق النِّداء، وبعبارةٍ أُخرى: ما كان للاسم أَنْ يقع موقعَ كاف الخطابِ لولا سياق النِّداءِ، فالنِّداءُ هو سبب

تقدير المنادي بكاف الخطابِ، أي: هو سبب التَّعريف، فلا وجهَ لهذا الاستدراكِ.

والاستدراك الرَّابع على ابن الحاجب محتواهُ أَنَّه كانَ ينبغي عليه أَنْ يَقول في التَّعريفِ بالإضافةِ: (والمُضافُ إلى أحدِها معنًى غَيرَ مِثلٍ وغَيرٍ)، فابنُ الحاجبِ أَهملَ استثناءَ (مِثل وغَير) من الأَسماءِ الَّتي تتعرَّفُ بالإضافة، والاستثناءُ واجبٌ، في رأي الجرجانيِّ؛ ليَسلَمَ الحدُّ من الاعتراضِ[٣٤].

والحقيقةُ أَنَّ (مِثل وغَير وشِبه) أَلفاظٌ موغلةٌ في الإبهامِ، لا تتعرَّفْ بالإضافةِ إلى المعرفة؛ لِأَنَّ دلالتَها لا تخصُّ ذاتًا دونَ أُخرى، وإنْ أُضيفَت إلى مَعرفةٍ، فنحو: مِثلكَ وغَيركَ، لا تنحصرُ دلالتهما في ذاتٍ محدَّدةٍ، وإنَّما تدلَّان على كلِّ ما يُماثِلُ المُخاطَبَ أَو يُغايِرُه، ولذلك يصحُّ وصف النَّكرةِ بهما بعد الإضافةِ إلى المعرفة، فيُقال: جاءَني رجلٌ مِثلُكَ، ومِنَ النَّحويِّين مَن ذَهبَ إلى أَنَّ الأَلفاظَ الموغلةَ في الإبهامِ تتعرَّفُ في حالةٍ واحدةٍ إذا وقعَت بينَ ضِدَّين، نحو: عليكَ بالحَركةِ غيرِ السُّكونِ. وهذا الرَّأي أَيضًا عليه مآخذ لا تسمح طبيعةُ البحث بالحديثِ عنها[٣٥].

والمهمُّ أَنَّ الأَلفاظ الموغلةَ في الإبهام إذا أُضيفَت إلى معرفةٍ يَصِحُّ أَنْ تُوصَفَ بها النَّكرةُ والمعرفةُ، بحسبِ السِّياقِ، فيُقالُ: صعِدتُ جبلًا غيرَ المُطِلِّ على المدينةِ، وصَعِدتُ الجَبلَ غيرَ المُطلِّ على المدينةِ، وطالَما أَنَّها في شَطرٍ من الاستعمالِ تُعامَلُ مُعاملةَ المعرفةِ فالحدُّ عند ابن الحاجبِ سليمٌ، ولا حاجةَ لاستدراك الجرجانيِّ عليه، ويُغني عن ذلك ذِكرُ أَحكامِ هذه الأَسماءِ في باب الإضافة[٣٦].

ممَّا تقدَّم يظهرُ أَنَّ الجرجانيَّ سجَّل على ابن الحاجب، فيما يخصُّ الأَسماءَ، استدراكاتٍ في ستَّةِ مواضعَ، بعضُها كانَ صَحيحًا، وبعضُها لم يكنْ موفَّقًا في إيرادِه، وقسمٌ منها أَملتُه طبيعةُ الشَّرحِ المبني على التَّفصيلِ، الَّذي يَستوعِبُ من المناقشة والتَّمثيلِ والاستقصاء ما لا تستوعِبُه المختصراتُ، وهذه الاستدراكاتُ تدلُّ على سعةِ اطِّلاعِ الجُرجانيِّ، كما تشهدُ قلَّتُها لابنِ الحاجبِ بالتَّمكُّن من علم النَّحو، والبراعة في استيفاء مسائلِه وأَحكامِه.

المبحثُ الثَّاني

استدراكاتُ الجرجانيِّ فيما يخصُّ الأَفعال

تُؤلِّفُ الأَفعالُ القِسمَ الثَّاني من أَقسامِ الكلمِ، وتتمازُ بأَنَّها الأَصلُ في العَمل، الَّذي ينتجُ عنه حالات الرَّفع والنَّصب والجرِّ، والأَسماء والحروف العاملة إنَّما تعملُ لتضمُّنها معنى الأَفعال، أَو لشبهها بها أَدنى مشابهة[٣٧].

وهذا المبحث مخصَّص لدراسةِ استدراكات الجرجانيِّ على ابن الحاجب، فيما يخصُّ الأَفعال.

١- نصب المضارع بـ(أَنْ) المضمرة بعد فاء السَّببية:

عرضَ الجرجانيُّ في هذا الموضع ما ذكرَهُ ابنُ الحاجب عن شروط نصبِ الفعل المضارع بـ(أَنْ) المضمرة بعد فاء السَّببيّة، ويَجمعُها قولُ ابنِ الحاجب: ((والفاءُ بشَرطَينِ، أَحدُهما السَّببيَّةُ، وثانيهِما أَنْ يكونَ قبلَها أَمرٌ أَو نَهيٌ أَو نَفيٌ أَو استِفهامٌ أَو تَمَنٍّ أَو عَرْضٌ))[٣٨].

ثُمَّ استدرَكَ عليه عدَّةَ أُمورٍ، فقالَ في الاستدراكِ الأَوَّل: ((كانَ يَجِبُ على المُصنِّفِ أَنْ يَذكُرَ ثلاثةَ أَشياءَ أُخَرَ:

التَّحضيض نحو: **لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ آيَاتِكَ** [٣٩]، وقولِه: **لَوْلَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونَ مَعَهُ نَذِيرًا** [٤٠].

والتَّرَجِّي نحو قولِه: **لَعَلَّهُ يَزَّكَّى (٣) أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَى** [٤١]، على قراءةِ النَّصبِ[٤٢]، وقولِه: **لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ** [٤٣]، ثُمَّ قال: **فَأَطَّلِعَ** [٤٤]، على قراءةِ حفص[٤٥].

والدُّعاءُ نحو: (اللَّهُمَّ ارزُقْني مالًا فأَتصدَّقَ بهِ)، فإِنْ قالَ: هو داخلٌ في الأَمرِ على اصطِلاحِ النُّحاةِ قُلنا: يَجِبُ أَيضًا النَّصبُ عندَ الكسائيِّ والفرَّاءِ، وإِنْ كانَ الدُّعاءُ بلفظِ الخبرِ، نحو: (رَزَقَني اللهُ مالًا فأَحجَّ بِه)))[٤٦].

والجرجانيُّ كانَ مُحِقًّا في الاستدراكِ السَّابق، فيما يَخصُّ التَّحضيضَ والتَّرجِّي؛ إذ لَهما شواهدُ من القرآنِ الكريمِ وكلامِ العرب، ولعلَّ ابنَ الحاجبِ لَمْ يُشِرْ إليهما؛ لدلالةِ التَّمني على التَّرجِّي، ودلالةِ العَرْضِ على التَّحضيضِ[٤٧]، فكأَنَّه اعتقدَ أَنَّ ما ذَكَرَهُ كافٍ للدَّلالةِ على ما لَمْ يُصرِّحْ به، لا سيَّما أَنَّه يَسلكُ طريقَ الاختِصار والتَّكثيفِ، وقد ذكرَ العُلماءُ بعد ابنِ الحاجبِ التَّحضيضَ والتَّرجي ضمنَ الشُّروطِ التي يُحتَّمُ وجودُها نصبَ المضارعِ بعدَ فاءِ السَّببيّة[٤٨]، ولهذا قُلنا: إِنَّ الجرجانيَّ كان مُحِقًّا في الاستِدراكِ.

أَمَّا الدُّعاءُ فالعُلماءُ مُتَّفقونَ على أَنَّه مُحتوًى في الأَمر، وذلكَ حين يكونُ الأَمرُ موجَّهًا من أَدنى إِلى أَعلى، كما في قوله تعالى: **رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي (٢٥) وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي** [٤٩][٥٠].

فالاستدراكُ هنا لا فائدةَ فيه؛ لِأَنَّ الدُّعاءَ من أَقسام الأَمر، وقد نصَّ ابنُ الحاجبِ في مختصره على الأَمر، وأَمَّا ما ذكرَهُ الجرجانيُّ من استعمالِ الخبرِ مُرادًا به الأَمر، نحو: (رَزَقَني اللهُ مالًا فأَحجَّ بِه)، فهو رأيٌ خاصٌّ بالكسائيِّ والفرَّاء، وموضعُه في المُطوَّلاتِ وليس في المختصرات.

وفي الاستدراك الثَّاني ذكرَ الجرجانيُّ أَنَّ ابن الحاجبِ لم يُشِرْ في مسألة نصبِ المضارع بـ(أَنْ) المضمرة بعد الفاء إِلى جواز إِلحاقِ ما فيهِ معنى النَّفي بالنَّفي، ومَثَّلَ لذلك بنحو قولِهم: قَلَّما يَلقاني فيُكرِمَني، وكأَنَّكَ والٍ علينا فتَشتمَنا، على تَقدير: ما يَلقاني فيُكرِمَني، وما أَنتَ والٍ علينا فتشتمَنا[٥١].

والجُرجانيُّ مُحِقٌّ في هذا الاستدراك، المتمثِّل في معاملةِ الشَّبيه بالنَّفي معاملةَ النَّفي، وقد ذكره عامةُ النَّحويِّين[٥٢]، ولكنَّ ابنَ الحاجب، حينَ أَعرضَ عن ذِكرِه، ربَّما لقناعتِه بأَنَّ الشَّيءَ يَدلُّ على شَبيهِهِ، وقد ذكرَ النَّفيَ بصريح العبارة، فكانَ ذِكرُ الأَصلُ يُغني عن ذِكرِ ما يُلحَقُ به، وقد جعلَ الأَستراباذيُّ النَّفيَ قسمين، صريحًا وغيرَ صريحٍ، وجعل من غير الصَّريحِ ما ذكرَهُ النَّحويُّون تحتَ مُسمَّى الشَّبيه بالنَّفي[٥٣]، وعلى هذا الرَّأي يكونُ ابن الحاجبِ قد أَشار إلى الشَّبيهِ بالنَّفي، على عدِّه أَنَّه أَحدُ قسمَي النَّفي.

٢- باب التَّنازع:

دأبَ النَّحويُّون على ذِكرِ التَّنازُعِ في بابٍ مستقلٍّ، على أَنَّه من الأَساليب العربيّةِ، كما في مفصَّل الزَّمخشريِّ، وأَلفيّةِ ابن مالك، وشروحِهما[٥٤]، وقد وضعتُه في هذا البحث مع الأَفعال؛ لعلاقتِه بالعواملِ، المرتبطة في الأَصل بالأَفعال، كما تقدَّم في بداية المبحث.

يُعرَّفُ التَّنازُع بأَنَّه: تَوجُّه عاملَينِ أَو أَكثرَ إلى مَعمولٍ واحدٍ، كما في قوله تعالى: **آَتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا** [٥٥]، والكوفيُّون يميلون إلى إعمالِ الأَوَّل؛ لتقدُّمه، والبَصريُّونَ يَرونَ إعمالَ الثَّاني؛ لقُربِه[٥٦].

وفي موضوعِ التَّنازعِ استدرَكَ الجرجانيُّ على ابن الحاجب في توجيه قولِ امرئِ القيس:

ولَو أَنَّما أَسعَى لأَدنى مَعيشةٍ كَفاني، ولم أَطلُبْ، قَليلٌ منَ المالِ

فذكرَ أَوَّلًا أَنَّ ابن الحاجبِ أَخرَجَ هذا البيتِ من باب التَّنازُع، وأَنَّه في هذا الرَّأي أَخذَ قولَ عبد القاهرِ الجرجانيِّ (ت٤٧١هـ)، الَّذي يَنصُّ على أَنَّ من شروط التَّنازُع أَنْ يَكونَ العاملانِ يَطلبانِ المعمولَ نفسه، ولو كانَ الأَمرُ كذلكَ لفسدَ المعنى؛ لِأَنَّ المعنى يُصبح: (كَفاني قَليلٌ ولم أَطلُبْ قَليلًا)[٥٧]، ولو أَخذنا المعنى المترتِّب على الامتناع في الشَّرط والجواب، المُستفاد من (لو)، لأَصبح التَّقدير: امتنَعَتْ كفايةُ القليلِ من المالِ لي، وامتنعَ عَدَمُ طلبي القليلَ من المالِ؛ لامتِناعِ سَعيي لأَدنَى معيشةٍ.

ومِن الواضح أَنَّ امتناعَ عدمِ الطَّلَبِ للقليلِ من المالِ يعني حصولَ الطَّلَبِ، وهذا يُناقِضُ امتناعَ سعيِهِ لأدنى مَعيشةٍ، فكأَنَّه قالَ: لا أَسعى لأَدنى معيشةٍ، ومع ذلكَ أَطلبُ القَليلَ من المالِ، وهذا في غاية فَسادِ المَعنى[٥٨].

فابنُ الحاجب لا يَقبَلُ البيتَ شاهدًا على التَّنازُعِ، ويذهَبُ إلى أَنَّ مَفعول (أَطلب) محذوفٌ، والتَّقدير: كفاني قليلٌ من المالِ، ولم أَطلبِ المجدَ. وهذا ليسَ خاصًّا بعبد القاهر الجرجانيِّ، كما زعم المؤلِّفُ، بل هو مذهبُ جمهورِ النَّحويِّين[٥٩].

ويَتمثَّلُ استدراك الجرجانيّ على ابن الحاجبِ وجمهورِ النَّحويِّين، في هذا الموضع، بأَنْ جعلَ الواوَ في قول امرئ القَيس (كفاني ولم أَطلبْ) للحالِ وليسَ للعَطفِ، فيكونُ التَّقدير: لو كان سعيي لأَدنى

مَعيشةٍ كَفاني قَليلٌ من المالِ، في حالِ عدمِ طلبي له؛ لِأَنَّهُ حاصلٌ عندي.

وبهذا يكون البيتِ من الشواهدِ على التَّنازُعِ، لتوجُّهِ العاملَينِ إلى معمولٍ واحدٍ؛ ولِأَنَّ المعنى يَعتمد على الظَّاهرِ دون الحاجةِ إلى تقديرِ محذوفٍ، في رأيِهِ[٦٠].

والصَّحيح أَنَّ توجيه الجرجانيّ يستندُ أَيضًا إلى مُقدَّرٍ مَحذوف، وهو قولُه: ((لِأَنَّه حاصلٌ عندي))، ولولاهُ لكان المعنى مُبهَمًا، فاختيارُهُ هذا الوجه لأَنَّه لا يعتمدُ على تقدير محذوفٍ باطلٍ.

ثُمَّ إِنَّ جعلَ الواو في (كفاني ولم أَطلب) للحال يُفضي، كما ذكر ابن هشام، إلى أَنْ يكونَ المعنى على النَّحو: (لو ثَبَتَ أَنِّي أَسعى لأَدنى مَعيشةٍ لَكفاني القَليلُ في حالةِ أَنِّي غَيرُ طالبٍ له... فيتوقَّفُ عدمُ الشَّيءِ على وجودِه)، وهذا باطلٌ[٦١].

فالجُرجانيُّ في هذا الموضع لم يكنْ دقيقًا في نسبةِ الآراءِ إلى أَصحابِها، ولم يكنْ موفَّقًا في استدراكِه، وكلُّ ما فعلَه أَنَّه انتصَرَ لمذهبِ الكوفيِّينَ، الَّذِينَ يَعدُّونَ البيتَ من الشَّواهدِ على التَّنازُعِ، وعلى ترجيحِ إعمالِ العامِلِ الأَوَّل؛ لتقدُّمِه[٦٢].

ممَّا سبق يَظهرُ أَنَّ الجرجانيَّ وقفَ عند مسألتين فقط مرتبطتَين بالأَفعال، وسجَّل فيهما استدراكات على ابن الحاجب، كانتْ مفيدةً على كلِّ حالٍ، ولكنَّها لم تكنْ من النَّوعِ الَّذِي يَجبرُ نَقصًا، أَو يَرُدُّ ضائعًا، وهذا يَشهدُ لابن الحاجبِ بالدِّقة والضَّبطِ والاستقصاء، مع أَنَّه يُنشئُ مُختصرًا، لا يُفترضُ فيه أَنْ يُلِمَّ بالمُتفرِّقاتِ والجُزئِيّاتِ.

المبحثُ الثَّالثُ

استدراكاتُ الجرجانيِّ في باب الحروف

تُعَدُّ حروفُ المعاني القِسمَ الثالثَ من أَقسامِ الكَلِمِ، وقد سجَّل الجرجانيُّ استدراكاتٍ على ابن الحاجب، تتَّصل بالحروفِ، خصَّصتُ لها هذا المبحث، وهو المبحث الأَخير، الَّذِي به ينتهي البحثُ.

١- حروف الجرِّ:

عرضَ الجرجانيُّ، في هذا الموضع، حروفَ الجرِّ الَّتِي ذكرها ابن الحاجب، (وهي: مِن، وإلى، وحتَّى، وفي، والباء، واللَّام، ورُبَّ وواوُها، وواوُ القسَمِ وتاؤُه، وعَنْ، وعلى، والكاف، ومُذ، ومُنذُ، وحاشا، وعَدا، وخلا)، وذكرَ أَنَّ هذه الحروف هي جملةُ حروفِ الجرِّ في المشهور[٦٣].

ثُمَّ استدرَك عليه بذِكرِ حروفٍ أُخرى، عدَّها بعضُ النَّحويِّين من حروفِ الجَرِّ، فذكر أَنَّ سيبويه زاد (لولا) إذا دخلَتْ على المُضمَرِ، وزادَ الأَخفشُ (بَلْهَ)، وزاد بعضُهُم (لعلَّ) في قَولِهِم:

لعلَّ أَبي المِغوارِ منكَ قَريبُ

وزادَ بعضُهُم (مَتى) في لغة هُذيل، وبعضُهُم ميمَ القَسَمِ، وأَكثرُهُم عَدَّ منها (مَعْ)، وبعضهم جعلَهُ

ظَرفًا، وبعضهم جعله حرفَ جرٍّ إنْ سُكِّنَ عَينُهُ وإلَّا فظَرفًا، وأَسقَطَهُ المُصنِّفُ عنِ البابَينِ، وأَجادَ؛ لكونِه اسمًا بمعنى الصَّاحب، وحقَّقتُه في "شَرحِ البَديع"، وبَعضُهُم أَسقَطَ واو (رُبَّ) بناءً على أَنَّ الجَرَّ بعدها بتقدير (رُبَّ)[٦٤].

وتتماز هذه الاستدراكات، في هذا الموضع، أَنَّ الجرجانيَّ غيرُ مُقتنعٍ بها، كما يظهر من عبارتِه (وزاد بعضُهم)، فهو يَعرِضُها ولا يَتبناها، على أَنَّها ممَّا وصلَه من أَقوالِ النَّحويِّين وآرائهم.

فأَمَّا (لولا) فقد عزا نسبتَها إلى حروفِ الجرِّ إلى سيبويه، إذ ذهب سيبويه إلى أَنَّ الأَصل فيها أَنْ يعقبَها اسمٌ ظاهرٌ مُبتدأٌ، أَو ضميرُ رفعٍ منفصلٌ يُعربُ أَيضًا مُبتدأً، كما في قوله تعالى: **لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ** [٦٥]، فإذا وليَها ضميرٌ مُتَّصلٌ نحو: (لولايَ، ولولاكَ) فقد رأى أَنَّ هذا الضَّمير لا يقع إلَّا في موضع جرٍّ أَو نَصبٍ، فاختارَ أَنْ تكون (لولا) هنا حرفَ جرٍّ، والضَّمير مجرورًا بها، دون تعليقٍ، وهذا أَيسرُ في رأيِه من إزاحةِ الضَّميرِ عن وجهتِهِ، واستعماله في موضع رفعٍ، وهو مختصٌّ بالجرِّ والنَّصب[٦٦].

واختارَ الأَخفشُ إزاحةَ الضَّميرِ عن وجهتِه، فجعلَه في موضع رفعٍ، وإنْ كانَ في الأَصل مختصًّا بالجرِّ والنَّصب، تمسُّكًا بالموضعِ بعد (لولا) الَّذِي هو موضع رفع[٦٧].

وأَمَّا (بَلْهَ) فالنَّحويُّون مُتَّفقونَ على أَنَّها إنْ وَلِيَها اسمٌ مجرورٌ فهيَ مفعولٌ مُطلق لفعلٍ محذوف، ومجرورها مضاف إليه، يُقالُ: بَلْهَ زَيدٍ، وإنْ وَلِيَها اسمٌ منصوبٌ فهيَ اسمُ فعلِ أَمرٍ بمعنى (اتْرُكْ)، ومَنصوبها مفعولٌ به، فيُقال: بَلْهَ زَيدًا، وأَجازَ بَعضُهم أَنْ يَلِيَها مرفوعٌ على أَنَّها خبرٌ مقدَّمٌ بمعنى (كيفَ)، والمرفوع بعدها مبتدأ[٦٨]، وأَمَّا كونُها حرفَ جرٍّ فهو رأيٌ تفرَّدَ به الأَخفشُ، وعنه نقلَ النَّحويُّون[٦٩].

وأَمَّا (لعلَّ) فالجرُّ بها لغةُ عُقيلٍ، ويستشهدون على جرِّها بقولِ الشَّاعر:

لعلَّ أَبي المغوارِ منكَ قريبُ

وهي وإنْ عملتِ الجرَّ في لغة عُقيلٍ، إلَّا أَنَّها توجَّه على أَنَّها حرف جرٍّ زائد، ومجرورَها في محلِّ رفع مبتدأ، فليسَ لها الأَصالة في الجرِّ، كما أَنَّها ليست لغةَ عامَّةِ القبائلِ العربيَّة[٧٠].

وأَمَّا (مَتى) فالقولُ بأَنَّها حرفُ جرٍّ خاصٌّ بلغة هُذيل، وكونُها جارَّةً في لغتهم مبنيٌّ على أَنَّها مُبدلةٌ من (مِن) الجارَّة، فيقولون: أَخرجَها مَتى كُمِّهِ، أَي: مِن كُمِّهِ، فليس لها الأَصالةُ في الجرِّ[٧١].

وأَمَّا ميمُ القَسَمِ فهي لغةٌ شاذَّة، نحو: مُ اللهِ، وهذه الميم يجوز فيها الضَّمُّ والفَتحُ والكسر، وذهبَ بعضُهم إلى أَنَّها بقيَّةُ (ايمُن اللهِ)[٧٢].

وأَمَّا (مَعْ) فقد ذكرَ الجرجانيُّ أَنَّها ظَرفٌ بمعنى المُصاحب، وأَبطَلَ رأيَ مَن يقولُ بأَنَّها حرفُ جرٍّ[٧٣].

وأَمَّا إسقاطُ (واو رُبَّ) من حروف الجرِّ، على عدِّ أَنَّ الجَرَّ ليسَ بالواوِ بل بـ(رُبَّ) مُقدَّرةً، فهو رأيُ كثيرٍ من النَّحويِّين، ومَن تمسَّكَ بعَدِّ الواو من حروف الجرِّ؛ فلأَنَّها هي الدَّالَّةُ على (رُبَّ)[٧٤].

ممَّا تقدَّم يَظهرُ أَنَّ الجرجانيَّ لم يكنْ مُقتنعًا في استدراكاته على ابن الحاجب، فيما يخصُّ حروفَ الجرِّ، وإِنَّما نقلَ ما قالَه النَّحويُّون، وكان في جملتِه من الشَّاذِّ أَو المُختلَف فيه أَو من لغات القبائل، وبذلك يَسلَمُ ما ذَكرَهُ ابنُ الحاجِب، ويَستغني عن الاستدراك.

٢- معاني اللَّام الجارَّة:

في هذا الموضع عرضَ الجرجانيُّ ما ذَكره ابنُ الحاجبِ من معاني اللَّامِ الجارَّةِ، وهو قولُه: ((واللامُ للاختصاصِ، والتَّعليلِ، وزائدةً، وبمعنى (عَن) مَعَ القولِ، وبمعنى الواوِ في القَسَمِ للتَّعجُّبِ))[٧٥].

ثُمَّ استدرَكَ على هذه المعاني الخمسةِ ستَّةً أُخرى، فقال: ((واعلَمْ أَنَّه زِيدَ على هذه الخَمسةِ سِتَّةٌ أُخرى:

- لامُ العاقبةِ، نحو: (**فَالْتَقَطَهُ آَلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا**) [٧٦].
- لامُ الاستِغاثةِ نَحو: يا لَلَّهِ.
- أَنْ تكون بمعنى (إِلى)، نحو: (**أَوْحَى لَهَا**) [٧٧]، أَي: أَوحى إِليها،(**هَدَانَا لِهَذَا**) [٧٨]، أَي: إِلى هذا.
- بمعنى (على)، نحو: (**وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ**) [٧٩]، أَي: على الجَبينِ، قالَ الشَّاعر:

فَخَرَّ صَريعًا لليَدينِ ولِلفَمِ

- أَنْ تكون بمعنى (بَعد)، نحو قولهم في التَّأريخ: كتَبتُ لِثلاثٍ خَلَونَ، أَي: بَعدها))[٨٠].

والملاحظُ أَوَّلًا أَنَّ الجرجانيَّ عدَّ في استدراكِه على ابن الحاجب بستَّةِ معانٍ، لكنَّه لم يَذكرْ إِلَّا خمسةً، فإِمَّا أَنَّه سَها عن إِيراد المعنى السَّادس، وإِمَّا أَنَّه سقطَ من الأُصول الخطِّيَّة المعتمدةِ في التَّحقيق، وإِمَّا أَنَّه أَراد القولَ: زِيدَ على هذه الخمسةِ خَمسةٌ أُخرى، فتحرَّفَت إِلى: سِتَّة.

وأَمَّا المعاني الخمسة الَّتِي استدركَها على ابن الحاجبِ فهي صحيحةٌ، قالَ بها عامَّةُ النَّحويِّين، حتَّى إِنَّ بعضَهم توسَّع في مَعاني اللَّام فجعلَها ثلاثينَ معنًى، ومنهم مَن أَرجَعَ الثَّلاثينَ إِلى بضعةِ معانٍ، ومنهم من أَعادَ كلَّ المعاني إِلى الاختصاص، بضربٍ من التَّأويل والتَّلطُّفِ[٨١].

قال المراديُّ: ((التَّحقيق أَنَّ معنى اللَّام في الأَصل هو الاختصاص. وهو معنًى لا يُفارقُها، وقد يصحَبُه معانٍ أُخَر. وإِذا تُؤمِّلَت سائر المعاني المذكورة وُجِدَت راجعةً إِلى الاختصاص. وأنواع الاختصاص متعدِّدة، أَلَا ترى أَنَّ من معانيها المشهورة التَّعليلَ، قال بعضهم: وهو راجع إِلى معنى الاختصاص؛ لأَنَّك إِذا قلتَ: جئتُكَ للإِكرام، دلَّت اللَّام على أَنَّ مجيئكَ مختصٌّ بالإِكرام، إِذ كان الإِكرامُ سببَه دون غيره. فتأمَّلْ ذلك. والله أَعلم))[٨٢].

وبالجُملةِ فما ذكرَهُ ابنُ الحاجب من معاني اللَّام يُمثِّلُ المعانيَ الأَساس، وما استدرَكَهُ الجرجانيُّ يَصبُّ في إبراز المعاني المَشهورة، وما ذكرَهُ عامَّةُ النَّحويِّين هو من باب الاستقصاء والتَّحرِّي الدَّقيق والإحاطة بالتَّفاصيل.

٣- حرفا الاستفهام (الهمزة وهل):

في هذا الموضع عرضَ الجرجانيُّ ما ذكرَه ابنُ الحاجب عن حرفي الاستفهام، الهمزة وهل، وهو قوله: ((حَرفا الاستفهام: الهَمزةُ وهَلْ، لَهُما صَدرُ الكَلامِ، تقولُ: أَزَيدٌ قائمٌ؟ وأقامَ زيدٌ؟ وكذلك (هل)، والهَمزةُ أَعمُّ تصرُّفًا، تقول: أَزَيدًا ضَرَبتَ؟ وأَتَضربُ زَيدًا وهو أَخوكَ؟ وأَزَيدٌ عندَكَ أَم عَمرٌو؟ (**أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ**)[٨٣]، (**أَفَمَنْ كَانَ**)[٨٤]،**أَوَمَنْ كَانَ**[٨٥]، دون (هل)))[٨٦].

ثُمَّ شرعَ في الشَّرح والاستشهاد والتَّمثيل، دون اعتراضٍ، لكنَّه وقفَ عند عبارة: ((والهمزةُ أَعمُّ تصرُّفًا))، فذكرَ مواضعَ تُستعمَلُ فيها الهمزةُ دونَ (هل)، ثُمَّ استدركَ على ابن الحاجب بقوله: ((ولِقائلٍ أَنْ يُورِدَ على المُصنِّفِ أَنَّ (هل) تُستعمَل في مواضِعَ لم تُستعمَل فيها الهَمزةُ، فلا تَكونُ الهمزةُ أَعمَّ استِعمالًا مُطلَقًا، فمن تلك المواضع:

- التَّقريرُ في الإثبات، كقوله تعالى: **هَلْ ثُوِّبَ الْكُفَّارُ**[٨٧]، أَي: أَلَمْ يُثَوَّب؟
- ومنها أَنَّها تُستَعمَل بمعنى (ما) النَّافية، نحو: **هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ**[٨٨].
- ومنها أَنَّ العاطفةَ تَدخُلُ عليها، ولم تَدخلْ على الهمزة، كقوله تعالى: **فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ**[٨٩]، وقولهم: هذه بتلكَ فهل جَزَيتُكَ؟ وقولهم: أُسَلِّمُ عليكَ ثُمَّ هلْ تَلتفِتُ إليَّ؟
- ومنها أَنَّها تقعُ بعدَ فاءِ الجَزاءِ نحو: إِنْ أَكرَمتُكَ فهَل تُكرِمُني؟ بخلافِ الهَمزةِ.
- ومنها أَنَّ (هل) تَجيءُ بعد (أَم) كقولِه[٩٠]:

أَمْ هلْ كَبيرٌ بَكى لَمْ يَقضِ عَبرتَهُ إِثْرَ الأَحِبَّةِ يَومَ البَينِ مَشكومُ))[٩١].

إِنَّ ما أَوردَهُ الجرجانيُّ هنا في استدراكِه صحيحٌ؛ لِأَنَّ (هل) تختصُّ فعلًا بمواضع لا تُستعمَل فيها الهمزة، ومنها المواضع الَّتِي ذكرَها، ولكنَّ طريقةَ إيرادِه لها تدلُّ على أَنَّه لم يأتِ بما فاتَ ابنَ الحاجب، أَو بما لم يُشِرْ إليه في مختصرِه، إِذ أَتى بها لتصويب عبارة ابن الحاجب، الَّتِي نصَّ فيها على أَنَّ الهمزة أَعمُّ تصرُّفًا من (هل)، فاعترضَ على إِطلاقِ العبارة بهذه الصُّورة، ذاكرًا مواضعَ تُستعمَل فيها (هل) دونَ الهمزة.

ولعلَّ الجرجانيَّ يُريدُ عبارة ابن يعيش في شرح المفصَّل، الَّتِي قالَ فيها: ((فالهَمزةُ أُمُّ هذا البابِ، والغالبةُ عليه، وقد يَشتركُ الحَرفانِ، ويَكونُ أَحدُهُما أَقوى في ذلكَ المَعنى، وأَكثرَ تصرُّفًا من الآخَرِ))[٩٢].

فعبارةُ ابن يعيش هذه تحسمُ الأَمر، وتُظهِرُ أَنَّ كلَّ حرفٍ مختصٌّ ببابٍ يكون فيه أَقوى وأَكثرَ تصرُّفًا من الآخر، علمًا أَنَّ عبارة ابن الحاجبِ يُفهَمُ منها أَنَّ الهمزةَ أَكثرُ استعمالًا من (هل) في التَّراكيب، وهذا لا يَنفي أَنْ تكون لـ(هل) مواضع خاصَّةٌ لا تُستَعمَلُ فيها الهمزة.

فالاستدراكُ صحيحٌ من حيث المضمون، لكنَّ عبارة ابن الحاجب تُشيرُ إليه، وإِنْ كانت لا تستقصي حالاتِه.

٤- حذف التَّنوين:

أَوردَ الجرجانيُّ هنا وجهًا من وجوه حذفِ التَّنوين، وهو قول ابن الحاجب: ((ويُحذَفُ من العَلَمِ مَوصوفًا بـ(ابنٍ)، مُضافًا إلى عَلَمٍ))[٩٣].

ثُمَّ شرع في الشَّرح والتَّمثيلِ، موافِقًا له على ذلك، لكنَّه استدرَكَ عليه بقولِه: ((وكانَ على المُصنِّفِ أَنْ يَقولَ: (بلا فَصلٍ)؛ لِأَنَّه إِنْ فُصِلَ، نحو: جاءَني زيدٌ الظَّريفُ ابنُ عَمرٍو، لم يُحذَفِ التَّنوينُ لَفظًا، ولا الهَمزةُ خَطًّا؛ لعدمِ العِلَّةِ المَذكورةِ))[٩٤].

وهو استدراكٌ صحيحٌ، لو تضمَّنَتْهُ عبارةُ ابن الحاجب لكانَت أَدقَّ وأَدلَّ على المراد؛ لِأَنَّ النَّحويِّين لا يَختلفون في أَنَّ تنوينَ العَلَمِ وأَلف (ابن) يَثبتانِ مع وجود فاصلٍ بينِ العَلَمِ الموصوفِ وصفتِه (ابن)[٩٥].

يُستخلَصُ ممَّا سبقَ أَنَّ استدراكات الجرجانيِّ على ابن الحاجب، المتَّصلةَ بالحروف، كانت قليلةً، وهي وإِنْ كانت صحيحةً من حيث المضمون والصِّناعة النَّحويَّة، لكنَّ معظمها يندرجُ ضمنَ ما تتَّسع له الشُّروحُ والمطوَّلاتُ، وتضيقُ عنه المختصراتُ، الَّتِي تتجنَّبُ عادةً الآراءَ والمذاهب الفرديَّة، وتكتفي بالعبارةِ الجامعة، الَّتِي تُشيرُ إلى القضايا والمسائل، وإِنْ لم تعرضْها على وجهِ الاستقصاءِ والشُّمولِ.

الخاتمة

عرضتُ في المبحثِ الأَوَّل استدراكاتِ الجرجانيِّ على ابن الحاجبِ فيما يخصُّ الأَسماء، وفي المبحث الثَّاني الاستدراكات المتَّصلةَ بالأَفعال، وفي المبحث الثَّالث الاستدراكات المرتبطة بالحروف، وقد انتهى البحثُ إلى النَّتائجِ الآتية:

١-كان الجرجانيُّ، في معظَمِ الشَّرحِ، موافِقًا لابن الحاجبِ، يَجولُ ضمنَ عبارتِه، ويُثني على دقَّتِه في عرضِ المادّةِ العِلميَّة، لكنَّه اعترضَ عليه في مواضع قليلةٍ، واستدركَ عليه في مواضعَ أَقلَّ.

٢-توزَّعَت الاستدراكات بينَ الأَسماءِ والأَفعال والحروف، وفي كلٍّ منها كانت قليلةً بصورةٍ عامَّةٍ، وهذا يدلُّ على براعةِ ابنِ الحاجب، وإِحاطتِه بكلِّ أَبوابِ النَّحو ومسائلِه، مع أَنَّه يؤلِّفُ مُختصَرًا موجزًا.

٣-تدلُّ الاستدراكاتُ أيضًا على تمكُّن الجرجانيِّ من علم النَّحو، والإحاطة بدقائقِه وأُصولِهِ وتَفريعاتِه.

٤-بعضُ الاستدراكات كان فيها الجُرجانيُّ مُحِقًّا، وهي تُسهِمُ في إكمالِ الكافيَّة، وتزويدَها بمادة علميَّةٍ ضروريَّة.

٥-بعضُ الاستدراكاتِ لم يكنْ فيها الجرجانيُّ مُصيبًا؛ لِأَنَّها كانت مبنيّةً على أُسس منطقيَّة، لا نحويَّة.

٦-يُمكنُ تصنيفُ بعض الاستدراكات على أَنَّها ممَّا تتَّسعُ له الشُّروحُ والمُطوَّلاتُ، ولا تتَّسعُ له المختصراتُ، فلا يُلامُ ابن الحاجب في إغفالِها، والانصرافِ عنها.

٧-بعضُ الاستدراكاتِ تتَّصلُ بالآراء الفرديَّةِ الخاصَّةِ بأَحدِ العلماء، الَّتِي لم تدخلْ أُصولَ علمِ النَّحو، وبقيت على هوامِشِه، يَذكرُها العلماء على أَنَّها من تاريخِ العِلمِ والآراء الَّتِي قيلَت فيه.

٨-بعضُ الاستدراكاتِ مكانُها في الخلافاتِ بينَ الكوفيِّينَ والبصريِّينَ والمدارسِ النَّحويَّة والمذاهب المتفرِّقة.

٩-الاستدراكاتُ بصورة عامَّة ذات قيمة علميَّة، تكتسبُها من أَنَّها تُمثِّلُ آراء الجرجانيِّ ونظرته إلى علم النَّحو، وفي عرضِها وإيرادها فائدة يمكنُ توظيفُها في دراسةِ منهجِه في تناوُل المسائلِ النَّحويَّة، وطريقتِه في مناقشةِ الآراء والتَّرجيح بينها، وفهم الاعتبارات النَّحويَّة والمنطقيَّة، الَّتِي ينطلقُ منها في مناقشة والآراء وإثبات القضايا.

هوامش البحث:

(١) يُنظر: الكتاب: ١٢/١، والأُصول في النَّحو: ٣٦/١، وشرح التَّسهيل- ابن مالك: ٣/١.

(٢) يُنظر: معاني النَّحو: ١٥٠/١.

(٣) المباحث العربيَّة في شرح الكافية الحاجبيَّة: ١٢٨/١.

(٤) سورة الرَّعد، من الآية: ٣٥.

(٥) المباحث العربية في شرح الكافيَّة الحاجبيَّة: ١٣١/١.

(٦) يُنظر: أَوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٢٠٥/١، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٢٣٣/١، وشرح التَّصريح على التَّوضيح: ٢١٤/١.

(٧) يُنظر: شرح المفصل- ابن يعيش: ٥٢٨/٤.

(٨) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، رقم المسألة (١٠): ٦٠/١.

(٩) يُنظر: الإثبات في العربيَّة: ٢٠٩.

(١٠) يُنظر: المباحث العربيَّة في شرح الكافيَّة الحاجبيَّة: ١٤٥/١.

(١١) المباحث العربيَّة في شرح الكافيَّة الحاجبيَّة: ١٤٦/١.

(١٢) يُنظر: شرح الرَّضي لكافية ابن الحاجب: ٢٢٥/١.
(١٣) يُنظر: اختيارات أَبي حيان النَّحويَّة في كتابه التَّذييل والتَّكميل في شرح التَّسهيل: ٤٦٤.
(١٤) يُنظر: كتاب الصِّناعتين: ١٧٥-١٨٩، وسرُّ الفصاحة: ٢١١، والكليات: ٢٢٠.
(١٥) يُنظر: المباحث العربيَّة في شرح الكافيَّة الحاجبيَّة: ١٠٩/١.
(١٦) المباحث العربيَّة في شرح الكافيَّة الحاجبيَّة: ١٠٩/١.
(١٧) يُنظر: شرح الرَّضي لكافيَّة ابن الحاجب: ٨٣/١-٨٤.
(١٨) المباحث العربيَّة في شرح الكافيَّة الحاجبيَّة: ١٦٢/١-١٦٣.
(١٩) سورة الرَّحمن، الآية: ١٢.
(٢٠) سورة ق، من الآية: ١٣.
(٢١) المباحث العربيَّة في شرح الكافيَّة الحاجبيَّة: ١٧٥/١-١٧٦. والكلام المنسوب إلى سيبويه هنا منقولٌ معناهُ دون لفظه عن: الكتاب: ٣٢٣/١، وشرح أَبيات سيبويه- السِّيرافيُّ: ١٠٨/١.
(٢٢) المباحث العربيَّة في شرح الكافيَّة الحاجبيَّة: ٣١٣/١-٣١٤.
(٢٣) المباحث العربيَّة في شرح الكافيَّة الحاجبيَّة: ٣١٤/١.
(٢٤) يُنظر: شرح الشَّاطبيِّ لألفية ابن مالك: ٢٦٤/٤، والكواكب الدُّرية شرح متممة الآجروميَّة: ٤٨٤.
(٢٥) المباحث العربيَّة في شرح الكافيَّة الحاجبيَّة ١/ ٥٤٩.
(٢٦) المباحث العربيَّة في شرح الكافيَّة الحاجبيَّة: ٥٥٠/١.
(٢٧) يُنظر: المفصل في صنعة الإعراب: ٢٤٥.
(٢٨) شرح الرَّضي لكافيَّة ابن الحاجب: ١٢٨/٢.
(٢٩) يُنظر: التَّوقيف على مهمات التَّعاريف: ٣١٠.
(٣٠) يُنظر: التَّعريفات: ٤١.
(٣١) المباحث العربيَّة في شرح الكافيَّة الحاجبيَّة: ٥٥١/١.
(٣٢) المباحث العربيَّة في شرح الكافيَّة الحاجبيَّة: ٥٥١/١.
(٣٣) يُنظر: شرح الرَّضي لكافيَّة ابن الحاجب: ١٣١/٢.
(٣٤) يُنظر: المباحث العربيَّة في شرح الكافيَّة الحاجبيَّة: ٥٥١/١.
(٣٥) المباحث العربيَّة في شرح الكافيَّة الحاجبيَّة: ٥٥١/١.
(٣٦) يُنظر: شرح الرَّضي لكافيَّة ابن الحاجب: ١٠٧/١.
(٣٧) يُنظر: اللُّباب في علل البناء والإعراب: ٣٥٣/١، وشرح المفصل- ابن يعيش: ١٠٢/٤.
(٣٨) المباحث العربيَّة في شرح الكافيَّة الحاجبيَّة: ٧١٥/٢.
(٣٩) سورة طه، من الآية: ١٣٤.
(٤٠) سورة الفرقان، من الآية: ٧.
(٤١) سورة عبس، من الآيتين: ٣-٤.
(٤٢) وهي قراءةُ عاصم بروايتَيهِ عن حفصٍ وأَبي بكر. يُنظر: السَّبعة في القراءات: ٦٧٢.

(٤٣) سورة غافر، من الآية: ٣٦.

(٤٤) سورة غافر، من الآية: ٣٧.

(٤٥) يُنظر: السَّبعة في القراءات: ٥٧٠.

(٤٦) المباحث العربيَّة في شرح الكافيَّة الحاجبيَّة: ٢/٧١٦-٧١٨.

(٤٧) وقد جعل الأَشمونيُّ الدُّعاءَ والتَّحضيضَ ضمنَ ما يدلُّ عليهِ الأَمرُ. يُنظر: شرح الأَشمونيِّ على أَلفية ابن مالك: ٢/٣٨٩.

(٤٨) يُنظر: شرح قطر النَّدى وبل الصَّدى- ابن هشام: ٧٢، وموصل الطُّلاب إلى قواعد الإعراب: ١١٥.

(٤٩) سورة طه، من الآيتين: ٢٥-٢٦.

(٥٠) يُنظر: شرح المفصل- ابن يعيش: ٤/٢٨٩.

(٥١) يُنظر: المباحث العربيَّة في شرح الكافيَّة الحاجبيَّة: ٢/٧١٨.

(٥٢) يُنظر: الأُصول في النَّحو: ٢/١٨٥، وشرح التَّسهيل- ابن مالك: ٤/٣٥، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٢/٣٩١.

(٥٣) يُنظر: شرح الرَّضي لكافيَّة ابن الحاجب: ١/٦٤.

(٥٤) يُنظر: شرح المفصل- ابن يعيش: ١/٢٠٤، وأوضح المسالك إلى أَلفية ابن مالك: ٢/١٦٧.

(٥٥) سورة الكهف، من الآية: ٩٦.

(٥٦) يُنظر في التَّنازع: الإنصاف في مسائل الخلاف، رقم المسألة (١٢): ١/٧١، وشرح ابن عقيل على أَلفية ابن مالك: ٢/١٥٧، وحاشية الصَّبان على شرح الأَشمونيِّ لأَلفية ابن مالك: ٢/١٤٢.

(٥٧) شرح المفصل- ابن يعيش: ١/٢١٢.

(٥٨) يُنظر: المباحث العربيَّة في شرح الكافيَّة الحاجبيَّة: ١/١٠٤-١٠٥.

(٥٩) يُنظر: الكتاب: ١/٧٩، والمفصَّل في صنعة الإعراب: ٤٠، وشرح قطر النَّدى وبل الصَّدى- ابن هشام: ١٩٩-٢٠٠.

(٦٠) يُنظر: المباحث العربيَّة في شرح الكافيَّة الحاجبيَّة: ١/١٠٥.

(٦١) مغني اللَّبيب عن كتب الأَعاريب: ٢/٦٦١.

(٦٢) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، رقم المسألة (١٢): ١/٧١.

(٦٣) يُنظر: المباحث العربيَّة في شرح المقدِّمة الحاجبيَّة: ٢/٨٥٢.

(٦٤) يُنظر: المباحث العربيَّة في شرح المقدِّمة الحاجبيَّة: ٢/٨٥٢-٨٥٣.

(٦٥) سورة سبأ، من الآية: ٣١.

(٦٦) يُنظر: الكتاب: ٢/٣٧٣.

(٦٧) يُنظر: المفصل في صنعة الإعراب: ١٧٧.

(٦٨) يُنظر: شرح المفصل- ابن يعيش: ٣/٤١، ومغني اللَّبيب عن كتب الأَعاريب: ١/١٥٦.

(٦٩) يُنظر: الجنى الدَّاني: ٤٢٦.

(٧٠) يُنظر: شرح الأَشمونيِّ على أَلفية ابن مالك: ١/١٠٤.

(٧١) يُنظر: شرح المراديِّ لألفية ابن مالك: ٧٣٩/٢.
(٧٢) يُنظر: الجنى الدَّاني: ١٣٩، وحاشية الصَّبان على شرح الأَشمونيِّ: ٣٠٦/٢.
(٧٣) يُنظر: المباحث العربيَّة في شرح المقدِّمة الحاجبيَّة: ٨٥٣/٢.
(٧٤) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، رقم المسألة (٥٥): ٣١٥/١، وشرح المفصل- ابن يعيش: ١٢٤/٢.
(٧٥) المباحث العربية في شرح المقدمة الحاجبية ٢/ ٨٧٥.
(٧٦) سورة القصص، من الآية: ٨.
(٧٧) سورة الزَّلزلة، من الآية: ٥.
(٧٨) سورة الأَعراف، من الآية: ٤٣.
(٧٩) سورة الصَّافات، من الآية: ١٠٣.
(٨٠) المباحث العربيَّة في شرح المقدِّمة الحاجبيَّة: ٨٧٦/٢-٨٧٨.
(٨١) يُنظر: معاني الحروف،: ٥٥، واللُّباب في علل البناء والإعراب: ٣٦٠/١، ورصف المباني في شرح حروف المعاني: ٢١٨، والجنى الدَّاني: ٩٥، ومغني اللَّبيب عن كتب الأَعاريب: ٢٧٤/١.
(٨٢) الجنى الدَّاني: ١٠٩.
(٨٣) سورة يونس، من الآية: ٥١.
(٨٤) سورة السَّجدة، من الآية: ١٨.
(٨٥) سورة الأَنعام، من الآية: ١٢٢.
(٨٦) المباحث العربيَّة في شرح المقدِّمة الحاجبيَّة: ٩٨٩/٢-٩٩٠.
(٨٧) سورة المطففين، من الآية: ٣٦.
(٨٨) سورة الرَّحمن، الآية: ٦٠.
(٨٩) سورة هود، من الآية: ١٤.
(٩٠) البيت من البحر البسيط، للشَّاعر الجاهليِّ علقمة بن عبدة، يُنظر: ديوانه: ٤٧.
(٩١) المباحث العربيَّة في شرح المقدِّمة الحاجبيَّة: ٩٩١/٢-٩٩٢.
(٩٢) شرح المفصل: ١٠٠/٥.
(٩٣) المباحث العربيَّة في شرح المقدِّمة الحاجبيَّة: ١٠١٧/٢.
(٩٤) المباحث العربيَّة في شرح المقدِّمة الحاجبيَّة: ١٠١٧/٢.
(٩٥) يُنظر: شرح الكافيَّة الشَّافيَّة: ١٢٩٨/٣.

المصادر والمراجع

-القرآن الكريم.

١-الإثبات في العربيَّة: دراسة تداوليَّة: يوسف رحايميُّ، ط١، مجمع الملك سلمان العالميِّ للُّغة العربيَّة- الرِّياض، ٢٠٢٣م.

٢-اختيارات أَبي حيان النَّحويَّة في كتابه التَّذييل والتَّكميل في شرح التَّسهيل: عبد الله مرشد القاضي، ط١، دار اليازوريِّ العلميَّة للنَّشر والتَّوزيع- عمان، ٢٠١٨م.

٣-الأُصول في النَّحو: أَبو بكر محمد بن السَّري بن سهل (ت٣١٦)، تحقيق: عبد الحسين الفتليِّ، (د.ط)، مؤسسة الرِّسالة- بيروت، (د. ت).
٤-الإنصاف في مسائل الخلاف بين النَّحويِّين البصريِّين والكوفيِّين: أَبو البركات عبد الرَّحمن ابن محمد بن أَبي سعيد الأَنباريُّ (ت٥٧٧هـ)، ط١، المكتبة العصريَّة- بيروت، ٢٠٠٣م.
٥-أَوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: جمال الدِّين بن هشام الأَنصاريُّ (ت٧٦١هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ ومحمد البقاعيِّ، (د.ط)، دار الفكر، (د. ت).
٦-التَّعريفات: علي بن محمد بن علي الزَّين الشَّريف الجرجانيُّ (ت٨١٦هـ)، ط١، دار الكتب العلميَّة- بيروت، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
٧-التَّوقيف على مهمات التَّعاريف: زين الدِّين محمد عبد الرؤوف بن تاج العارفين المناويُّ (ت١٠٣١هـ)، ط١، عالم الكتب- القاهرة، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
٨-الجنى الدَّاني في حروف المعاني: أَبو محمد بدر الدِّين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المراديُّ (ت٧٤٩هـ)، تحقيق: د.فخر الدِّين قباوة، والأُستاذ محمد نديم فاضل، ط١، دار الكتب العلميَّة- بيروت، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.
٩-حاشية الصَّبان على شرح الأَشمونيِّ لألفية ابن مالك: أَبو العرفان محمد بن علي الصَّبان (ت١٢٠٦هـ)، ط١، دار الكتب العلميَّة- بيروت، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.
١٠- ديوان علقمة بن عبدة: علقمة بن عبدة بن النُّعمان بن قيس بن ربيعة (ت٢٠ق هـ)، شرحه وعلق عليه وقدمBv له: سعيد نسيب مكارم، ط١، دار صادر- بيروت، ١٩٩٦م.
١١- رصف المباني في شرح حروف المعاني: أَحمد بن عبد النُّور المالقيُّ (ت٧٠٢هـ)، تحقيق: محمد أَحمد الخراط، ط١، مطبوعات مجمع اللُّغة العربيَّة- دمشق، ١٩٧٥م.
١٢- السَّبعة في القراءات: أَبو بكر أَحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد (ت٣٢٤هـ)، تحقيق: د.شوقي ضيف، ط٢، دار المعارف- القاهرة، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
١٣- سرُّ الفصاحة: أَبو محمد عبد الله بن سعيد بنسنان الخفاجيُّ الحلبي (ت٤٦٦هـ)، ط١، دار الكتب- العلميَّة- بيروت، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
١٤- شرح أَبيات سيبويه: أَبو محمد يوسف بن أَبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السِّيرافيُّ (ت٣٨٥هـ)، تحقيق: د.محمد علي هاشم، (د.ط)، دار الفكر- القاهرة، ١٩٧٤م.
١٥- شرح التَّسهيل: أَبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الجيانيُّ (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: د.عبد الرَّحمن السَّيد، ود.محمد بدوي المختون، ط١، دار هجر للطِّباعة والنَّشر والتَّوزيع والإعلان- القاهرة، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
١٦- شرح الأَشموني على أَلفيَّة ابن مالك: أَبو الحسن علي بن محمد بن عيسى الأَشمونيُّ (ت٩٠٠هـ)، تحقيق: محمد محيي الدِّين عبد الحميد، ط١، دار الكتاب العربيِّ- بيروت، ١٣٧٥هـ-١٩٥٥م.

١٧- شرح التَّصريح على التَّوضيح: خالد بن عبد الله بن أَبي بكر بن محمد الأَزهريُّ (ت٩٠٥هـ)، ط١، دار الكتب العلميَّة- بيروت، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
١٨- شرح الرَّضي لكافيَّة ابن الحاجب: رضي الدِّين محمد بن الحسن الأَستراباذيُّ (ت٦٨٦هـ)، تحقيق: حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظيِّ، ويحيى بشير مصطفى، ط١، جامعة الإمام محمد بن سعود- الرِّياض، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

١٩- شرح الشَّاطبيِّ لأَلفية ابن مالك: أَبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشَّاطبيُّ (ت٧٩٠هـ)، تحقيق: محمد السَّيد عثمان، ط١، دار الكتب العلميَّة- بيروت، (د. ت).
٢٠- شرح ابن عقيل على أَلفية ابن مالك: عبد الله بن عبد الرَّحمن العقيليُّ (ت٧٦٩هـ)، ط٢٠، دار التُّراث- القاهرة، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
٢١- شرح قطر النَّدى وبل الصَّدى: أَبو محمد عبد الله بن أَحمد بن عبد الله بن يوسف جمال الدِّين بن هشام الأَنصاريُّ (ت٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدِّين عبد الحميد، ط١١، مطبعة السَّعادة- القاهرة، ١٩٦٣م.
٢٢- شرح الكافيَّة الشَّافيَّة: أَبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الجيانيُّ (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: عبد المنعم أَحمد هريديِّ، ط١، جامعة أُم القرى- مكة المكرمة، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

٢٣- شرح المراديِّ لأَلفية ابن مالك: أَبو محمد بدر الدِّين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المراديُّ (ت٧٤٩هـ)، تحقيق: عبد الرَّحمن سليمان، ط١، دار الفكر العربيِّ- بيروت، ٢٠٠٨م.

٢٤- شرح المفصل: أَبو البقاء يعيش بن عليّ بن أَبي السَّرايا (ت٦٤٣هـ)، تقديم: د.إميل بديع يعقوب، ط١، دار الكتب العلميَّة- بيروت، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
٢٥- الصِّناعتين (الكتابة والشِّعر): أَبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكريُّ (ت٣٩٥هـ)، تحقيق: علي محمد البجاويِّ، ومحمد أَبي الفضل إبراهيم، المكتبة العصريَّة- بيروت، ١٤٠٦هـ-١٤١٩هـ.
٢٦- الكتاب: أَبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السَّلام هارون، ط٣، مكتبة الخانجيِّ- القاهرة، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
٢٧- الكليات: أَبو البقاء أَيوب بن موسى الحسينيُّ الكفويُّ (ت١٠٩٤هـ)، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصريِّ، (د.ط)، مؤسسة الرِّسالة- بيروت، (د. ت).
٢٨- الكواكب الدُّرِّيَّة شرح متممة الآجروميَّة: محمد بن محمد الرُّعينيُّ (ت٩٥٤هـ)، تحقيق: محمد خالد العطار، (د.ط)، دار الفكر- بيروت، ٢٠٠٣م.
٢٩- اللُّباب في علل البناء والإعراب: أَبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبريُّ (ت٦١٦هـ)، تحقيق: غازي طليمات، وعبد الإله نبهان، ط١، دار الفكر- دمشق، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

٣٠- المباحث العربيَّة في شرح الكافيَّة الحاجبيَّة: محمد بن علي الجرجانيُّ (ت نحو ٧٣٠هـ)، تحقيق: د.مصطفى أَبي السُّعود، ط١، المكتبة الخيريَّة للطِّباعة والنَّشر والتَّوزيع- القاهرة، ٢٠٢٤م.
٣١- معاني الحروف، أَبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله الرُّمانيُّ (ت٣٨٤هـ)، تحقيق: د.عبد الفتاح شلبيِّ، ط٢، دار الشُّروق- جدة، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

٣٢- معاني النَّحو: د.فاضل صالح السَّامرائيُّ، ط١، دار الفكر- عمان، ٢٠٠٠.
٣٣- مغني اللَّبيب عن كتب الأَعاريب: أَبو محمد عبد الله بن أَحمد بن عبد الله بن يوسف جمال الدِّين بن هشام الأَنصاريُّ (ت٧٦١هـ)، تحقيق: د.مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، ط٦، دار الفكر- دمشق، ١٩٨٥م.
٣٤- المفصل في صنعة الإعراب: أَبو القاسم جار الله محمد بن عمر الزَّمخشريُّ (ت٥٣٨هـ)، تحقيق: علي بو ملحم، ط١، مكتبة الهلال- بيروت، ١٩٩٣م.
٣٥- موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، لخالد الأزهري، تحقيق: عبد الكريم مجاهد، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٩٦.
٣٦- همع الهوامع شرح جمع الجوامع: جلال الدِّين عبد الرَّحمن بن أَبي بكر السُّيوطيُّ (ت٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداويِّ، (د. ط)، المكتبة التَّوفيقيَّة- مصر، (د. ت).

Sources and references

1-Proof in Arabic: A New Study: Youssef Rahaimi, 1st Edition, King Salman Global Academy for the Arabic Language - Riyadh, 2023 AD.
2-Abu Hayyan's grammatical choices in his book Al-Tadhil wa Al-Takmil fi Sharh Al-Tashil: Abdullah Murshid Al-Qadi, 1st edition, Dar Al-Yazuri Al-Ilmiya for Publishing and Distribution - Amman, 2018 AD.
3-The Principles of Grammar: Abu Bakr Muhammad ibn al-Sari ibn Sahl (d. 316), edited by: Abd al-Husayn al-Fatli, (n.d.), Al-Risalah Foundation - Beirut, (n.d.).
4-Fairness in matters of disagreement between the Basran and Kufan grammarians: Abu al-Barakat Abd al-Rahman Ibn Muhammad Ibn Abi Saeed al-Anbari (d. 577 AH), 1st edition, Al-Asriyyah Library - Beirut, 2003 AD.
5-The clearest paths to Ibn Malik's Alfiyya: Jamal al-Din Ibn Hisham al-Ansari (d. 761 AH), edited by: Yusuf al-Sheikh and Muhammad al-Biqa'i, (n.p.), Dar al-Fikr, (n.d.).
6-Definitions: Ali bin Muhammad bin Ali Al-Zain Al-Sharif Al-Jurjani (d. 816 AH), 1st edition, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyah - Beirut, 1403 AH - 1983 AD.
7-Al-Tawqif on the Important Definitions: Zain Al-Din Muhammad Abdul Raouf bin Taj Al-Arifin Al-Manawi (d. 1031 AH), 1st edition, Alam Al-Kutub - Cairo, 1410 AH - 1990 AD.
8-Al-Jani Al-Dani fi Huruf Al-Ma'ani: Abu Muhammad Badr Al-Din Hassan bin Qasim bin Abdullah bin Ali Al-Muradi (d. 749 AH), edited by: Dr. Fakhr Al-Din Qabawa, and Professor Muhammad Nadim Fadil, 1st edition, Dar Al-Kutub Al-Ilmiya - Beirut, 1413 AH - 1992 AD.

9-Al-Sabban's commentary on Al-Ashmuni's explanation of Ibn Malik's Alfiyya: Abu Al-Irfan Muhammad bin Ali Al-Sabban (d. 1206 AH), 1st edition, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya - Beirut, 1417 AH - 1997 AD.

10-Diwan of Alqama ibn Abda: Alqama ibn Abda ibn Al-Nu'man ibn Qais ibn Rabi'a (d. 20 AH), explained, annotated and introduced by: Saeed Nasib Makarem, 1st edition, Dar Sader - Beirut, 1996 AD.

11-The paving of buildings in explaining the letters of meaning: Ahmad ibn Abd al-Nur al-Malaqi (d. 702 AH), edited by: Muhammad Ahmad al-Kharrat, 1st edition, Publications of the Arabic Language Academy - Damascus, 1975 AD.

12-The Seven Readings: Abu Bakr Ahmad ibn Musa ibn al-Abbas ibn Mujahid (d. 324 AH), edited by: Dr. Shawqi Daif, 2nd edition, Dar al-Maaref - Cairo, 1400 AH - 1980 AD.

13-The Secret of Eloquence: Abu Muhammad Abdullah bin Saeed bin Sinan Al-Khafaji Al-Halabi (d. 466 AH), 1st edition, Dar Al-Kutub Al-Ilmiya, Beirut, 1402 AH - 1982 AD.

14-Explanation of Sibawayh's verses: Abu Muhammad Yusuf ibn Abi Saeed al-Hasan ibn Abdullah ibn al-Marzuban al-Sirafi (d. 385 AH), edited by: Dr. Muhammad Ali Hashim, (n.d.), Dar al-Fikr - Cairo, 1974 AD.

15-Explanation of Al-Tashil: Abu Abdullah Muhammad bin Abdullah bin Malik Al-Jayyani (d. 672 AH), edited by: Dr. Abdul Rahman Al-Sayed, and Dr. Muhammad Badawi Al-Makhtoun, 1st edition, Dar Hajar for Printing, Publishing, Distribution and Advertising - Cairo, 1410 AH - 1990 AD.

16-Al-Ashmuni's commentary on Ibn Malik's Alfiyya: Abu al-Hasan Ali ibn Muhammad ibn Isa al-Ashmuni (d. 900 AH), edited by: Muhammad Muhyi al-Din Abd al-Hamid, 1st edition, Dar al-Kitab al-Arabi - Beirut, 1375 AH - 1955 AD.

17-Explanation of the statement on the clarification: Khalid bin Abdullah bin Abi Bakr bin Muhammad Al-Azhari (d. 905 AH), 1st edition, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyah - Beirut, 1421 AH - 2000 AD.

18-Al-Radi's Explanation of Ibn Al-Hajib's Kafiya: Radi Al-Din Muhammad Ibn Al-Hasan Al-Astarabadi (d. 686 AH), edited by: Hassan Ibn Muhammad Ibn Ibrahim Al-Hafzi, and Yahya Bashir Mustafa, 1st edition, Imam Muhammad Ibn Saud University - Riyadh, 1417 AH - 1996 AD.

19-Al-Shatibi's Explanation of Ibn Malik's Alfiyya: Abu Ishaq Ibrahim Ibn Musa Al-Shatibi (d. 790 AH), edited by: Muhammad Al-Sayyid Othman, 1st edition, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya - Beirut, (n.d.).

20-Ibn Aqil's commentary on Ibn Malik's Alfiyya: Abdullah bin Abdul Rahman Al-Aqili (d. 769 AH), 20th edition, Dar Al-Turath - Cairo, 1400 AH - 1980 AD.

21-Explanation of Qatr al-Nada wa Ball al-Sada: Abu Muhammad Abdullah bin Ahmad bin Abdullah bin Yusuf Jamal al-Din bin Hisham al-Ansari (d. 761 AH), edited by: Muhammad Muhyi al-Din Abdul Hamid, 11th edition, Al-Saada Press - Cairo, 1963 AD.

22-Explanation of Al-Kafiya Al-Shafiya: Abu Abdullah Muhammad bin Abdullah bin Malik Al-Jayyani (d. 672 AH), edited by: Abdul-Munim Ahmed Haridi, 1st edition, Umm Al-Qura University - Makkah Al-Mukarramah, 1402 AH - 1982 AD.

23-Al-Muradi's Explanation of Ibn Malik's Alfiyya: Abu Muhammad Badr al-Din Hassan bin Qasim bin Abdullah bin Ali al-Muradi (d. 749 AH), edited by: Abdul Rahman Sulaiman, 1st edition, Dar al-Fikr al-Arabi - Beirut, 2008 AD.

24-Detailed Explanation: Abu al-Baqa' Ya'ish ibn Ali ibn Abi al-Saraya (d. 643 AH), Introduction by: Dr. Emil Badi' Ya'qub, 1st Edition, Dar al-Kutub al-'Ilmiyya - Beirut, 1422 AH - 2001 AD.

25-The Two Arts (Writing and Poetry): Abu Hilal Al-Hasan Ibn Abdullah Ibn Sahl Al-Askari (d. 395 AH), edited by: Ali Muhammad Al-Bajawi and Muhammad Abu Al-Fadl Ibrahim, Al-Asriyyah Library - Beirut, 1406 AH - 1419 AH.

26-The book: Abu Bishr Amr ibn Uthman ibn Qanbar (d. 180 AH), edited by: Abd al-Salam Harun, 3rd edition, Al-Khanji Library - Cairo, 1408 AH - 1988 AD.

27-The Colleges: Abu al-Baqa' Ayyub ibn Musa al-Husayni al-Kafawi (d. 1094 AH), edited by Adnan Darwish and Muhammad al-Masri, (n.d.), Al-Risalah Foundation - Beirut, (n.d.).

28-Al-Kawakib al-Durriyyah: A Commentary on the Supplement to Al-Ajrumiyyah by Muhammad ibn Muhammad al-Ru'ayni (d. 954 AH), edited by Muhammad Khalid al-Attar, (n.d.), Dar al-Fikr - Beirut, 2003 AD.

29-Al-Lubab fi Ilal al-Bina' wa al-I'rab: Abu al-Baqa' Abdullah ibn al-Husayn ibn Abdullah al-Akbari (d. 616 AH), edited by: Ghazi Talimat and Abd al-Ilah Nabhan, 1st edition, Dar al-Fikr - Damascus, 1416 AH - 1995 AD.

30-Arabic Studies in Explaining Al-Kafiya Al-Hajabiya: Muhammad bin Ali Al-Jurjani (d. c. 730 AH), edited by: Dr. Mustafa Abu Al-Saud, 1st edition, Al-Khairiya Library for Printing, Publishing and Distribution - Cairo, 2024 AD.

31-The Meanings of Letters, by Abu al-Hasan Ali ibn Isa ibn Ali ibn Abdullah al-Rumani (d. 384 AH), edited by Dr. Abd al-Fattah Shalabi, 2nd edition, Dar al-Shuruq - Jeddah, 1401 AH - 1981 AD.

32-Meanings of Grammar: Dr. Fadel Saleh Al-Samarrai, 1st Edition, Dar Al-Fikr - Amman, 2000.

33-Mughni al-Labib 'an Kutub al-A'arib: Abu Muhammad Abdullah ibn Ahmad ibn Abdullah ibn Yusuf Jamal al-Din ibn Hisham al-Ansari (d. 761 AH), edited by: Dr. Mazen al-Mubarak and Muhammad Ali Hamdallah, 6th edition, Dar al-Fikr - Damascus, 1985 AD.

34-The Detailed Guide to the Art of Parsing: Abu al-Qasim Jar Allah Muhammad ibn Umar al-Zamakhshari (d. 538 AH), edited by: Ali Bu Malham, 1st edition, Al-Hilal Library - Beirut, 1993 AD.

35-The Student’s Guide to Grammar Rules, by Khalid Al-Azhari, edited by: Abdul Karim Mujahid, 1st edition, Al-Risalah Foundation, Beirut 1996.

36-Ham’ al-Hawami’ Sharh Jam’ al-Jawami’: Jalal al-Din Abd al-Rahman ibn Abi Bakr al-Suyuti (d. 911 AH), edited by: Abd al-Hamid Hindawi, (n.d.), Al-Tawfiqiyya Library - Egypt, (n.d.).